جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل **2005-2004**

Association for Civil Rights in Israel
جمعية حقوق المواطن في اسرائيل
האגודה לזכויות האזרח בישראל

ص.ب. 35401، القدس 91352 هاتف رقم: 02-6521218، ناسوخ رقم: 02-6521219

البريد الشبكي: mail@acri.org.il الموقع الشبكي للجمعيّة: www.acri.org.il

**كتابة:** طال دهّان • **تحرير:** نعماه يشوفي • **تصوير:** يوآب ليف • **تصميم الإعلانات:** طلاب السنة الثالثة، قسم تصميم الإعلام المرئي، كليّة "أسكولا ميماد تل-أبيب"، مرشد المشروع: يوسي لمل/ نشر لمل كوهين

**تصميم غرافيكي:** ستيفاني وروتي للتصميم

© كل الحقوق محفوظة لجمعيّةجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2005)

# المحتويات


| | |
|---|---|
| جمعيّة حقوق المواطن – لأن الحقوق ليست كلّها محفوظة | 2 |
| لذكرى ميخائيل برغر | 3 |
| المساواة | 4 |
| مساواة المواطنين العرب في إسرائيل | 10 |
| التخطيط والبناء والأراضي | 12 |
| الحقوق الاجتماعية | 14 |
| العيش بكرامة / حقوق الرفاء والضمان الاجتماعي | 14 |
| العمل | 18 |
| السكن | 19 |
| حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة | 20 |
| حريّة التعبير | 24 |
| الحق في الخصوصيّة | 27 |
| حريّة المعلومات | 28 |
| حريّة التنقل | 30 |
| الحقوق في الإجراء الجنائي | 31 |
| المكانة المدنيّة والحياة العائليّة | 34 |
| المهاجرون طلبا للعمل | 38 |
| خط الطوارئ لحقوق الإنسان | 40 |
| التحالفات | 40 |
| مركز المعلومات | 41 |
| التثقيف حول حقوق الإنسان في الجهاز التربوي | 42 |
| التبرعات والمنح | 42 |
| الإدارة، الطاقم والمتطوعون | 44 |

# جمعيّة حقوق المواطن
# لأن الحقوق ليست كلّها محفوظة

هناك حاجة في أي نظام حكم، حتى في النظام الديمقراطي، إلى جهات تحرص على حقوق الإنسان، بحيث تكون غير متعلقة بالسلطة وبالمصالح المختلفة. تتضاعف هذه الحاجة في دولة إسرائيل بسبب عدم وجود دستور أو "وثيقة حقوق إنسان" ملزمة. في العديد من الأحيان، يدفع التوتر القائم بين اعتبارات أمن الدولة وبين حقوق الإنسان حقوق الإنسان جانبًا، فلا يتمتع الأفراد والمجموعات في الدولة بمساواة كاملة في الحقوق وبعضهم يعاني من التمييز المأسس المستمر.

تأسست جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل في العام 1972 كتنظيم مستقل وغير حزبي. وضعت الجمعيّة نصب أعينها الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن، وتعتبر اليوم أكبر تنظيم يعنى بحقوق الإنسان في البلاد والوحيد الذي يعنى بكافة الحقوق مبتدءًا من الحق في الحياة وحريّة المعلومات، مرورًا بالحق في التعليم، ووصولاً إلى الحق في حريّة التعبير. تعمل جمعيّة حقوق المواطن من أجل الدفاع عن حقوق الأفراد والمجموعات السكانية المختلفة – نساء ورجال، متدينون وعلمانيون، يهود وعرب، أصحاب الآراء السياسيّة اليمينيّة واليساريّة، العاطلون عن العمل، العمّال الأجانب وغيرهم.



### مساعدة الإنسان. تغيير السياسة.

سعيًا من أجل تحقيق الغايات التي وضعتها جمعيّة حقوق المواطن نصب أعينها، تعمل الجمعيّة على أصعدة مختلفة. فعلى الصعيد القانوني، تقوم الجمعيّة برفع القضايا والالتماسات أمام المحاكم الدنيا ومحكمة العدل العليا، من أجل تغيير السياسات التي تنتهجها السلطات الإسرائيليّة ومن أجل خلق سوابق قضائيّة من شأنها أن تدفع بحقوق الإنسان والمواطن قدمًا. وتبادر الجمعيّة إلى سن ودفع قوانين من أجل دفع حقوق الإنسان والمواطن والدفاع عنها وتعمل مقابل متخذي القرارات من أجل تغيير السياسات التي تمس بحقوق الإنسان والمواطن. وعلى الصعيد الجماهيري، تعمل جمعيّة حقوق المواطن من أجل رفع وعي المجتمع الإسرائيلي والتزامه بقضايا حقوق الإنسان. كذلك، يهدف العمل الجماهيري إلى الوصول إلى أصحاب الوظائف الحكوميّة من أجل التأثير عليهم ورفع وعيهم لقضايا حقوق الإنسان والمواطن، وتقدّم يد العون لمن انتهكت حقوقهم وتساعدهم على استرجاعها. تقوم الجمعيّة بنشر تقارير عن حقوق الإنسان، وتقيم الفعاليّات الإرشاديّة والإعلاميّة بواسطة مركز المعلومات والموقع الشبكي للجمعيّة ووسائل الإعلام المختلفة. تتلقى جمعيّة حقوق المواطن آلاف التوجهات سنويًا التي ترد من الجمهور مباشرة بواسطة "خط الطوارئ لحقوق الإنسان"– وهو خط هاتفي لخدمة الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم– كذلك تتلقى الجمعيّة التوجهات بواسطة المكاتبات والموقع الشبكي للجمعيّة. على الصعيد التربوي، تعمل الجمعيّة من أجل ترسيخ قيم حقوق الإنسان لدى قطاعات المجتمع الإسرائيلي كافةً بواسطة الدورات الإستكماليّة وورشات العمل والأيام الدراسيّة والنشرات التربويّة وغيرها. تولي جمعيّة حقوق المواطن أهميّة خاصّة للنشاطات التربويّة بين أوساط أصحاب الوظائف الذين يملكون القوّة والوسائل للتغيير الاجتماعي، فمنهم من يعمل على الحفاظ على حقوق الإنسان من ناحية، ومن ناحية أخرى يملك الصلاحيّات التي تمكنه من المس في حقوق الفرد. يقوم قسم التربية في جمعيّة حقوق المواطن بالتعاون مع جهازي التربية والتعليم العبري والعربي ومع الخدمات الاجتماعية في السلطات المحليّة وينظم الفعاليّات لقوات الأمن (الجيش والشرطة وأفراد حرس الحدود والعاملين في سلطة السجون) بهدف إكسابهم لغة حقوق الإنسان المهنيّة.

جمعيّة حقوق المواطن هي جمعيّة مؤلفة من أعضاء، يعمل فيها طاقم مهني ثابت مؤلّف من أكثر من أربعين إمرأة ورجل وعشرات المتطوعين المتواجدين في ثلاثة مكاتب، في القدس، في تل–أبيب وفي حيفا. تجتمع الهيئة العامة للجمعيّة مرّة كل سنتين، وتقوم بانتخاب الهيئة الإداريّة التي تتألف من 13 عضوا، ومن بينهم شخصيّات بارزة من المجالات الثقافيّة والقانونيّة والتربويّة والأكاديميّة، حيث يقومون بمهامهم تطوّعا. تجتمع الهيئة الإدارية مرّة في الشهر وتتخذ القرارات فيما يتعلق بالمواقف المبدئية حول المسائل المطروحة على جدول البحث وتصادق على برنامج عمل الجمعيّة وعلى ميزانيّة نشاطاتها.

جمعيّة حقوق المواطن هي جمعيّة مستقلّة تماما في نشاطاتها، وتحصل على مواردها المادية من رسوم العضويّة ومن تبرعات من البلاد والخارج وهي لا تحصل على تمويل من مصادر حزبيّة أو حكوميّة.

# لذكرى ميخائيل برغر

في نيسان 2004 توفي المحامي ميخائيل ي. برغر، صديق جمعيّة حقوق المواطن.

رافق ميخائيل برغر جمعيّة حقوق المواطن منذ تأسيسها تقريبا، ومنذ انضمامه للجمعيّة في منتصف السبعينيات وحتى أيامه الأخيرة، كان شريكًا كاملا ومثابرا في نشاطاتها، في معظم سنوات عضويته في الجمعية شغل منصب عضو في الهيئة الإدارية وأسهم بتجربته الغنيّة. على مرّ السنوات، شغل منصب رئيس الهيئة الإدارية وسكرتير الهيئة الإدارية وسكرتير شرف، مراقب الجمعية ورئيس لجنة المراقبة فيها. وفي السنوات التي لم يَشغل فيها منصبا رسميًا لم يكفّ ميخائيل برغر عن مرافقة الجمعية في عملها.

كان ميخائيل برغر إنسانًا ملتزمًا بمبادئ حقوق الإنسان التزاما كاملا في كل أعماله ونبع التزامه بحقوق الإنسان من توجّه متواصل من الإنسانية والليبرالية. كانت كل الحقوق هامة في نظره: كانت حقوق المعتقلين والمتهمين هامة كأهمية الحق في حريّة التعبير، ولم تكن هذه الحقوق هامة أكثر من حقوق المرضى عامةً وحقوق المرضى النفسيين خاصةً. واظب ميخائيل برغر على الدفاع عن حقوق الإنسان في كل سياق، سواء أكانت هذه الحقوق خاصة باليمينيين أو باليساريين. وكان من بين الوحيدين الذين عبّروا عن التزامهم تجاه جمعيّة حقوق المواطن سواء أكان ذلك على الصعيد الموضوعي والتخطيطي، بتكريس كل وقته أو على صعيد كرمه المادي المميّز.

في عام 1999، منحت جمعيّة حقوق المواطن لقب "صديق الجمعية" لميخائيل برغر لدعمه المميز للجمعية وهو الأول والوحيد الذي يتقلد وسام الشرف هذا. بعد مرور ثلاثين عاما على تأسيس الجمعية، منحته الجمعية عام 2002، "وسام المؤسسين" هو وأشخاص ونساء آخرين كانوا من مؤسسيها. وعلى عكس معظم مؤسسي الجمعية الذين لم ينشطوا لفترة طويلة، كان ميخائيل برغر مميزا لكونه رافق جمعيّة حقوق المواطن منذ يومه الأوّل وحتى وافته المنية.

فليرحمه الله.

(محرّر عن الخطاب الذي ألقته البروفيسور روت غابيزون في أمسية لذكراه عقدتها جمعية حقوق المواطن في شهر أيار 2004)

# المساواة

من واجب دولة إسرائيل، كدولة ديمقراطيّة، التعامل من منطلق المساواة مع كل بني البشر، دون تفرقة على خلفيّة الدين، القوميّة، المنشأ، الجنس، الحالة الشخصيّة، الجيل، الميول الجنسية أو الإعاقات الجسديّة. على الرغم من ذلك، لم تقم دولة إسرائيل حتى اليوم بشمل حق المساواة في القانون في معظم مجالات الحياة، وما زالت الآراء المسبقة والتمييز يسودان في المجتمع الإسرائيلي. تجري جمعيّة حقوق المواطن فعاليات تربوية واسعة النطاق بهدف ترسيخ مبدأ المساواة والكرامة تجاه كل بني البشر عامة وتجاه الأقليات خاصة. بالمقابل، تعمل الجمعيّة بإصرار ضد التمييز على أنواعه، سواء أكان منتهجا من قبل سلطات الدولة أو من قبل جهات خاصة.

سمادار ليفي. تصوير: يوآب ليف

## العمل للشباب فقط

يسود التمييز سوق العمل الإسرائيلي فيما يتعلق بالقبول إلى أماكن العمل بسبب معايير غير موضوعيّة، مثل الجنس، السن والقوميّة، بالرغم من أن القانون الإسرائيلي يمنع هذا. التمييز بسبب السن واسع الانتشار بشكل خاص: يتوجّه مستخدمات ومستخدمون ذوو أقدمية إلى جمعيّة حقوق المواطن، كانوا قد فصلوا من عملهم بسبب الرغبة في "تشبيب" الشركة حيث يتم رفض طالبي العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 40 وحتى 50 سنة، وهم رجال ونساء موهوبون، في ذروة حياتهم ونشاطهم. يصعب محاربة هذه الظاهرة لأن التمييز، على الأغلب، هو تمييز مبطّن، ولا يعلم المرشحون أسباب الرفض بشكل واضح.

أرادت سمادار ليفي، طالبة جامعية تبلغ من العمر 46 عاما، الدمج بين الدراسة والعمل، فتوجهت إلى عدة أماكن عمل اعتادت تشغيل طلاب جامعيين. في أعقاب إعلان في صحيفة، توجهت إلى معهد للتحضير لامتحانات البسيخومتري، كان يبحث عن مرشحين ذوي علامة بسيخومتري عالية. ذكرت في توجهها العلامة العالية التي حصلت عليها في امتحان البسيخومتري، وفي اليوم ذاته، اتصلوا بها من المعهد وطلبوا أن ترسل لهم سيرتها الذاتيّة. رغم أن سنّها لم يذكر بشكل واضح في السيرة الذاتية التي أرسلتها، غير أنه كان بالإمكان الاستخلاص من السيرة الذاتية أنها قد تعدت سن 40 سنة. منذ ذلك الحين لم تتلق سمدار أي رد من المعهد. حين اتصلت، بعد مرور أسبوعين، لاستيضاح الأمر، تم إبلاغها بأن المعهد يفضل تشغيل الشباب. حين تلقّت ليفي ردًا مماثلا من معهد آخر، كانت قد حاولت ترشيح نفسها فيه، توجهت، بعد خيبة أملها وتألمها، إلى جمعيّة حقوق المواطن. توجهت جمعيّة حقوق المواطن بدورها إلى المعهدين ووضحت لهما، أن رفضهما قبول ليفي في العمل بسبب سنها فقط، يشكل تمييزا مرفوضا ويتعارض وقانون مساواة الفرص في العمل. في أعقاب تدخّل جمعيّة حقوق المواطن، دعى أحد المعهدين سمدار ليفي لاجتياز اختبارات القبول إلى العمل كسائر الطلاب الجامعيين.

غيورا راز. تصوير: يوآب ليف



# مخصصات الورثة لأرمل زوج من نفس الجنس

أمضى غيورا راز وشريك حياته يعقوب ليسبورد رحمه الله 23 سنة معًا. وأحاط براز وليسبورد أصدقاء متفهمين وعائلة متفهمة لعلاقتهما. توفي ليسبورد بعد صراع مع مرض السرطان، تخللته سلسلة من العلاجات والعمليّات الجراحيّة الصعبة. في هذه الفترة قرر راز أن يترك عمله لكي يعتني بشريك حياته وبعد فترة طويلة من مصارعة المرض ساء وضع ليسبورد الصحي ووافته المنية.

منذ أن ترك عمله، يعتاش راز من مخصصات الشيخوخة (1300 ش.ج.). بعد أشهر من وفاة شريك حياته، توجه راز إلى مؤسسة التأمين الوطني وقدّم طلب للحصول على مخصصات الورثة لكونه أرمل. رفضت مؤسسة التأمين الوطني الطلب مدّعيةً أن راز لا يستوفي التعريف الوارد في القانون – "زوج المؤمنة عند وفاتها".

في أعقاب ذلك، قدّم راز دعوى إلى محكمة العمل القطريّة في تل–أبيب بواسطة جمعيّة حقوق المواطن. ادعت الجمعيّة أن عدم اعتبار راز "زوجا" هو أمر مهين، يلحق المس به ويُجحف بحقه وبحق زوجه المرحوم على خلفية ميولهما الجنسية ويمس بحق راز في الضمان الاجتماعي.

في أواخر شهر شباط من عام 2005 ردّ المستشار القضائي للحكومة على الدعوى. وجاء في الرد أن موقفه يمنع من التمييز بحق الأزواج المثليين في دفع مخصصات الورثة. وشدد المستشار القضائي للحكومة على أن قانون التأمين الوطني قد أعدّ لكي يحمي الأرامل من الضائقة الاقتصادية، وعليه فإن على القانون أن يسري على المثليين والمثليات. ومن المتوقع أن يكون لرد المستشار القضائي للحكومة تأثيرات على كل المخصصات التي يدفعها التأمين الوطني للأزواج.

ما زالت الدعوى التي قدمها غيورا قيد النظر، إذ أن مؤسسة التأمين الوطني لم تقرر في الأمر بعد.

## **لا توجد مساكن** للعازبين

رفضت لجنة القبول في بلدة "عرباه" طلب سيدة الحصول على مسكن شعبي في البلدة بعد أن أجرت اللجنة مقابلة معها. وقد وصل السيدة بشكل غير رسمي أن سبب الرفض هو كونها عزباء. بعد تدخل جمعيّة حقوق المواطن دعيت السيدة للجنة القبول في وزارة الإسكان وقررت الأخيرة منحها شقة في البلدة.

بالرغم من أنّ دائرة أراضي إسرائيل ("المنهال") قد ألغت عمل اللجان في البلدات الكبيرة وقررت أنه من رُفض طلبه للسكن في البلدات الصغيرة يمكنه أن يقدم اعتراضا على القرار، إلا أن لجان القبول في البلدات الجماهيريّة ما زالت تُستعمل كأداة لانتقاء المتوجهين بحسب معايير مميزة.

## **الدخول ممنوع** لمن يعتمر الكيبا

منع حراس وأفراد الشرطة أشخاصًا يعتمرون "الكيبا" على رؤوسهم من الدخول إلى حدث كبير عُقد في إيلات بمشاركة رئيس الحكومة، خوفًا من أن يتظاهروا ضد خطة فك الارتباط وأن يخلّوا بالنظام العام. أسرعت جمعيّة حقوق المواطن بالتوجه إلى جهات في الشرطة وشددت على أن إيمان المتدينين وطابع حيواتهم لا يمكنه أن يكون أساسًا للتمييز بحقهم أو تقييد حقوقهم وحريتهم بأي شكل. في نهاية المطاف سمحت الشرطة لهم بالدخول قبل انتهاء الحدث بقليل.

يقيم قسم التربية في جمعيّة حقوق المواطن ورشات عمل لقوّات الشرطة، من أجل النظر في الآراء المسبقة عن المجموعات المختلفة من خلال التشديد على واجب الشرطة التصرف بشكل مهني والتشديد على تطبيق القانون بشكل متساو ودون تمييز.

פֹּעֲלִים לְמַעַן זְכוּיוֹת הַקְּהִילָה הַלְסְבִּית בְּיִשְׂרָאֵל

הָאֲגוּדָה לִזְכוּיוֹת הָאָזְרָח בְּיִשְׂרָאֵל

تصميم الإعلان: عنات ألموغ

## **الإقالة** بسبب الحمل

قدمّت جمعيّة حقوق المواطن دعوى بمقتضى قانون مساواة الفرص في العمل باسم سيدة فُصلت من عملها كموظفة في مصنع بعد أن علم مشغليها أنها حامل. انتهت الدعوى بتسوية بين الأطراف، بحسبها دفع مكان العمل تعويض للسيدة بقيمة 8000 ش.ج.

## **فرص** الدراسة في مؤسسات التعليم العالي

في العام 2002 تقرر اتباع طريقة جديدة للقبول إلى الجامعات، بهدف فتح مجال التعليم العالي أمام المجموعات الضعيفة. وبعد أن تبيّن أن هذه الطريقة تؤدي إلى زيادة عدد الطلاب العرب في الجامعات، قررت لجنة الجامعات إبطالها واتباع الطريقة القديمة في القبول إلى الجامعات التي تعتمد على علامة امتحان البسيخومتري. في أعقاب ذلك قدمت جمعيّة حقوق المواطن ومؤسسات أخرى التماسا إلى المحكمة العليا، وشددت المؤسسات على أن إلغاء الطريقة الجديدة يستند إلى اعتبارات غريبة وأنه سيمس في احتمالات قبول الشرقيين والعرب وسكان بلدات التطوير في مؤسسات التعليم العالي. وجهت المحكمة نقدًا لاذعًا للقرار وطريقة اتخاذه إلا أنها لم تبت في الالتماس لأنها لا تملك صلاحية التدخل في قرارات الجامعات، وبقيت طريقة القبول تعتمد على علامة امتحان البسيخومتري.



## **المساواة** في الزواج

لا يستطيع أكثر من 250،000 مواطن في دولة إسرائيل الزواج أو الطلاق في البلاد. ومعظم هؤلاء المواطنين هم من القادمين الجدد غير اليهود، والباقي من "الممنوعين من الزواج". تعمل جمعية حقوق المواطن في إطار المنتدى من أجل الاختيار الحر في الزواج، على دفع اقتراح قانون يستطيع كل إنسان في إسرائيل بموجبه الزواج وفق اختياره، بمراسيم زواج دينية أو مدنية. وتسعى جمعية حقوق المواطن من أجل جمع توقيعات 30 عضو كنيست من الأحزاب المختلفة على اقتراح القانون لكي يطرح على طاولة الكنيست من جديد.

في شهر آذار من عام 2005 قدمت جمعية حقوق المواطن التماسا إلى المحكمة العليا باسم زوجين من الرجال تزوّجا في كندا وأرادا أن يغيرا تسجيلهما في دائرة تسجيل السكان من عازبين إلى متزوجين. كذلك طالبت الجمعية تطبيق هذا الأمر على أزواج مثليين آخرين تزوجوا خارج البلاد.

### يُمنع التمييز في القبول إلى العمل بسبب السن

قبلت المحكمة العليا التماسًا قدمته جمعية حقوق المواطن ضد وزير الأمن الداخلي والشرطة وسلطة السجون ودائرة الجمارك وضريبة القيمة المضافة وقررت في سابقة قضائيّة أن السلطات الجماهيريّة غير مخوّلة برفض مرشحين للعمل على خلفية السن. (2004)

### الاعتراف بحقوق الأزواج المثليين

في أعقاب استئناف قدمته جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا وافق المستشار القضائي للحكومة على إعفاء الأزواج المثليين من دفع ضريبة التحسين وضريبة الأملاك عند نقل الحقوق على الشقة المشتركة. كذلك وافق المستشار القضائي للحكومة على إعفاء الأزواج غير المثليين. (2004)

### ولد مشترك

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن، أمرت المحكمة العليا وزارة الداخلية بتسجيل ولد كولد مشترك لزوج مثليّات ولدته أحداهنّ بواسطة تبرع بالحيوانات المنويّة. (2000)

### امرأة متساوية

في أعقاب دعوى قدمتها جمعية حقوق المواطن باسم عاملة تمّ الإجحاف بحقها في الأجر مقابل زملائها الرجال، تلقت العاملة تعويضات من عشرات آلاف الشواقل. (2003)

### التقسيم العادل لموارد الأراضي

قدمت جمعية حقوق المواطن وتنظيمات أخرى، أعضاء في منتدى الأراضي، في شهر تموز من عام 2003، التماسًا إلى المحكمة العليا بخصوص سياسة دائرة أراضي إسرائيل فيما يتعلّق بالأراضي الزراعيّة التي تمّ تغيير الغاية منها.

منحت هذه السياسة امتيازات كثيرة لأصحاب هذه الأراضي عند تغيير غايتها. في أعقاب الالتماس غيّرت دائرة أراضي إسرائيل هذه التعليمات مما قلّص المس في المساواة والعدل في توزيع الأراضي. (2003)

### المساواة في مخصصات الأولاد

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن ومؤسسات أخرى وفي أعقاب التماسات أخرى قُدمت فيما يتعلق بالموضوع ذاته، ألغيت النيّة في اشتراط مبلغ المخصصات بخدمة الوالدين الأمنيّة، وأعلنت الدولة أن التقليص في مخصصات الأطفال سيسري على جميع العائلات دون تمييز. (2003)

### قانون منع التمييز في المنتجات، الخدمات والدخول إلى الأماكن العامّة

في أعقاب مبادرة قامت بها الجمعية، تم سن قانون يمنع التمييز بكل ما يتعلّق بالمنتجات وبالخدمات وبالدخول إلى الأماكن العامّة. يهدف القانون إلى دحض ظاهرة التمييز التي تمس، فيما تمس، بالأفراد على خلفيّة منشأهم، جنسهم أو دينهم، والتي تحرمهم من إمكانيّة التمتع بالمنتجات والخدمات والأماكن المفتوحة أمام الجمهور عامة. بمقتضى القانون، يشكل التمييز مخالفة جنائيّة ويمنح المتضرر من هذه المخالفة الحق بالمطالبة بالتعويضات. (2000)

עיריית לוד
שכ' גני-אביב
Neighborhood Of Gane-Aviv
حي جاني ابيب
מרכז פיס קהילתי
Pais Communal Center
مركز بايس الجماهيري
קריית החינוך
Education Center
المجمع التربوي



# مساواة المواطنين العرب في إسرائيل

تجحف مؤسسات الدولة بحق المواطنين العرب في جميع مجالات حياتهم تقريبا: العمل وتخصيص الميزانيّات الحكوميّة للتعليم والمسكن والأراضي والتخطيط. وتقوم الدولة بتهميش المواطنين العرب عن مراكز اتخاذ القرار. تكافح جمعية حقوق المواطن هذا التمييز بوسائل قانونيّة وجماهيريّة وتربويّة وتبذل جهود مميزة من أجل توطيد العلاقة مع الأقليّة العربيّة في إسرائيل بواسطة تنظيم المؤتمرات والفعاليّات للجمهور الواسع وبواسطة وسائل الإعلام العربيّة. ويقيم قسم التربيّة في الجمعية دورات استكمالية ومحاضرات وأيام دراسيّة لكافة المجموعات في المجتمع العربي مثل المعلمين وموظفي السلطات المحليّة والطلاب والناشطين في موضوع دفع الحقوق قدمًا مقابل السلطات وداخل المجتمع العربي.

## لافتات باللغة العربيّة في جامعة حيفا

يمس عدم وجود لافتات باللغة العربيّة في الأماكن العامة بحق الأقليّة العربيّة في اللغة ويمس بمكانتهم كمواطنين متساويين وبكرامتهم كأقليّة قوميّة في إسرائيل. وقد اعترفت المحكمة العليا بمكانة اللغة العربيّة في الدولة وبأهميّة إضافة اللغة العربيّة على اللافتات في المدن المختلطة. توجهت جمعية حقوق المواطن إلى جامعة حيفا وطالبتها بالعمل على إضافة اللغة العربيّة على اللافتات في الحرم الجامعي، لكون 20٪ من طلابها من العرب. أبلغت الجامعة جمعية حقوق المواطن بأنها تنظر في الطلب حاليا.

### اللغة العربية – لغة رسميّة

قبلت المحكمة العليا التماسًا قدّمته جمعية حقوق المواطن وعدالة ضد بلديّة تل-أبيب يافا وبلدية الرملة واللد ونتسيرت عيليت، وقررت، في قرار يُعتبر سابقة قضائيّة، بأنه يجب إلزام البلديات في المدن المختلطة بالعمل على أن تكون كل اللافتات البلديّة الواقعة تحت سلطتها باللغتين العربيّة والعبريّة. يُعتبر هذا القرار حجرًا هامًا في بنيان الاعتراف بالحقوق الجماعيّة للمواطنين العرب وعلى رأسهم الحق في اللغة وفي الثقافة. (2002)

## الحق في تلقي خدمات الرفاء الاجتماعي

تعاني الأقليّة العربية من تمييز شديد بكل ما يتعلق بخدمات الرفاء الاجتماعي مقارنةً بالمواطنين اليهود في الدولة. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، هناك نقص خطير في معالجي الاتصال العرب (اللغة المشتركة للمُعالج وللمريض هي شرط ضروري لنجاح العلاج)، وخاصةً لدى العرب البدو في النقب. كذلك يعاني المواطنون العرب من نقص الأطر العلاجيّة للفتيات العربيّات اللواتي يعانين من ضائقة، إذ أنها أغلقت بأمر من الوزارة. ومن بين 43 عاملا اجتماعيا في وحدات المساعدة الموجودة التابعة لمحاكم شؤون العائلة، هناك عامل اجتماعي عربي واحد فقط. تعمل جمعية حقوق المواطن لوحدها وفي إطار تحالفات مع تنظيمات أخرى من أجل تحسين الوضع في هذا المجال. وهناك بوادر إيجابيّة لافتتاح قسم خاص في جامعة بن غوريون في النقب لتأهيل معالجي الاتصال، أملا في أن افتتاح مثل هذا القسم سيؤدي إلى زيادة عدد المهنيين العرب في هذا المجال.

تتابع جمعية حقوق المواطن تطبيق وزارة التعليم لتعهدها الذي جاء في أعقاب الالتماس الذي قدمته الجمعية إلى المحكمة العليا عام 2000 بشأن تخصيص ميزانيّة لساعات الدمج في التعليم الخاص للعرب – تهدف هذه الخدمات إلى تقديم الدعم لطلاب التعليم الخاص الذين يتعلمون في صفوف عاديّة. في عام 2004 لم تفِ الوزارة بتعهدها وقامت بتحويل الميزانيّات فقط بعد تدخل الجمعية. وفي عام 2005 تمّ تحويل الميزانيّة في الوقت المحدد في أعقاب توجه الجمعية إلى رئيس لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست.

### للتمييز ثمن

قدّمت جمعية حقوق المواطن دعوى إلى المحكمة، باسم طالبين عربيين درسا، في حينه، في كليّة الحقوق ولم يتم قبولهما للعمل في تصنيف البريد بسبب انتمائها القومي. في أعقاب الدعوى أمرت المحكمة سلطة البريد وشركتا القوى العاملة بدفع مبلغ 50000 كتعويضات للطالبين. ويُعتبر هذا المبلغ من أعلى المبالغ التي دفعت في تاريخ الدولة بسبب التمييز في القبول للعمل. (2000)

## معايير مجحفة في القبول للعمل

يحدث التمييز بحق المواطنين العرب بكل ما يتعلّق بالقبول للعمل بشكل مبطّن وبطرق غير مباشرة، مثل استعمال معايير مجحفة كمعيار الخدمة في الجيش ومعيار لغة الأم وكل ذلك دون أي سبب جوهري.

فعلى سبيل المثال، قدّم مواطن عربي من عسفيا طلبًا للعمل في ميناء حيفا ورفض المسئولون طلبه مدعين أنه لم يجمع النقاط الكافية عندما تمّ انتقاء المرشحين. وتبيّن أن المسئولين فضّلوا المرشحين الذين خدموا في الجيش. في أعقاب توجه جمعية حقوق المواطن، قامت إدارة الميناء بتغيير المعايير، بحيث أصبحت التجربة في مجال الإدارة معيارا حاسما، بغض النظر إن كان الشخص قد اكتسبها في الجيش أو في أي إطار آخر. وتمّ قبول هذا المواطن للعمل في الميناء. في حالة أخرى، أسقط معيار مجحف من إعلان عن وظيفة شاغرة نشرتها شبكة فنادق يشترط أن تكون لغة الأم هي اللغة العبريّة.

## المس بالحق في الحياة العائليّة

في عام 2002 تبنّت الحكومة سياسة تمنع منح مكانة في إسرائيل للفلسطيني/ة المتزوج/ة من مواطن/ة الدولة. في عام 2003 صادق الكنيست على اقتراح قانون بنفس الروح، كأمر مؤقت أي أنه ساري المفعول لفترة محددة ولكن يتم تجديده مرارا وتكرارا. منذ سن القانون قام الكنيست بالتصويت مرةً تلو الأخرى فور انتهاء فترة سريان مفعول القانون للمصادقة على تمديده. يُعتبر هذا القانون قانونا عنصريًا ومجحفا لأنه يميّز بين العائلات على خلفية انتمائهم القومي وينتزع من الأشخاص حقهم الدستوري في إقامة عائلة على نفس الخلفية. وبطبيعة الحال فإن المواطنين العرب في الدولة هم المتضررين الأساسيين من هذا القانون لأنهم هم الذين يتزوجون من فلسطينيين من الأراضي المحتلّة.

في عام 2002 قدمت جمعية حقوق المواطن ومؤسسات أخرى التماسًا إلى المحكمة العليا لإبطال قرار الحكومة، وبعد المصادقة على القانون في شهر آب 2003 قدمت جمعية حقوق المواطن التماسًا إلى المحكمة العليا من أجل إلغاء القانون. وقد بتت هيئة قضائيّة موسعة مؤلفة من 13 قاضيًا في الالتماس وطلب القضاة من الحكومة إعادة النظر بجديّة في المشاكل الدستوريّة التي يخلقها القانون. حتى موعد كتابة هذه الأسطر، لم تصدر المحكمة العليا قرارها في الالتماس بالرغم من طلبات الجمعية المتكررة بإصدار قرار على وجه السرعة، لكون الأمر لم يعد يحتمل التأجيل إذ أن القانون لم يعد مؤقتًا (فالكنيست يصادق على تمديده بصيغ مختلفة المرة تلو الأخرى) وقد فرض واقعًا صعبًا وغير إنساني على العائلات المنفصلة بحكم القانون.

### التمثيل اللائق

في سابقة قضائيّة، قررت المحكمة العليا أن على الدولة اتباع التفضيل المصحح تجاه المرشحين العرب حتى عند عدم وجود بنود في القانون تحدد ذلك بشكل واضح، وهذا من أجل منح المواطنين العرب في إسرائيل التمثيل الملائم في القطاع العام وفي مواقع اتخاذ القرار. وأصدر هذا القرار في أعقاب التماس قدّمته جمعية حقوق المواطن، طالبت فيه تعيين أعضاء عرب في مجلس دائرة أراضي إسرائيل. (2001)

# التخطيط والبناء والأراضي

تُعتبر أراضي الدولة أحد الموارد المحدودة وذات القيمة العالية وهي تتبع لجميع مواطني الدولة. وعليه، فإن توزيع هذه الموارد على المواطنين يجب أن يكون توزيعًا عادلاً ومتساويًا ومتماشيًا مع مبادئ التوزيع العادل والمساواة. على أرض الواقع، لا تتمتع بعض الفئات في دولة إسرائيل بحقّها في موارد الأراضي، وبالمقابل تحصل فئات أخرى على امتيازات على حساب الجمهور عامة. وفي هذا السياق، يعاني المواطنون العرب من تمييز مجحف بكل ما يتعلّق بتوزيع الأراضي وبالتخطيط.

بدأت جمعية حقوق المواطن، في السنوات الأخيرة، العمل في مجال التخطيط والأراضي لوحدها وبمشاركة مؤسسات أخرى وفي إطار منتدى الأراضي أيضًا. حضر محامو الجمعية اجتماعات لجنة "غديش" التي تم تعيينها بهدف إصدار توصياتها لإحلال إصلاحات في دائرة أراضي إسرائيل. وشددت الجمعية أن على ضرورة اتباع مبادئ الشفافيّة والمساواة والتوزيع العادل والتفضيل المصحح في الإصلاحات المتوقع إجراؤها. وحضر ممثلو جمعية حقوق المواطن جلسات اللجنة التي عُينت لتوسيع منطقة نفوذ مدينة سخنين، وشددوا على أهميّة توسيع مناطق نفوذ البلدات العربيّة وذلك بسبب النقص الشديد في الأراضي في هذه البلدات وبالتالي الضائقة التي تعاني منها هذه البلدات.



## قطع أرض لليهود فقط

صادقت دائرة أراضي إسرائيل في شهر آذار 2005 على الطلب الذي قدّمته عائلة قعدان العربيّة لاستئجار قطعة أرض في بلدة كتسير بهدف بناء بيت عليها. وجاء هذا بعد مرور عشر سنوات على الطلب الأول الذي قدمه عادل قعدان لسكرتاريّة البلدة، وبعد خمس سنوات على قرار الحكم الذي صدر في الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن باسم عائلة قعدان. وقررت المحكمة العليا في عام 2000، في قرارٍ يُعتبر سابقة قضائيّة، أن التمييز بين اليهود والعرب في توزيع الأراضي هو أمر ممنوع. ومنذ صدور القرار، تابعت جمعية حقوق المواطن وعائلة قعدان نضالهما أمام السلطات التي عملت جاهدةً لمنع تأجير الأرض لعائلة قعدان.

على الرغم من الإنجاز الذي حققته عائلة قعدان، تواصل دائرة أراضي إسرائيل الإعلان عن مناقصات لتأجير الأراضي لغرض البناء لليهود فقط، وتدّعي دائرة أراضي إسرائيل أن الأراضي التي تُديرها مُعدّة للبلدات اليهوديّة. في شهر تشرين الأول 2004 قدمت جمعية حقوق المواطن والمركز العربي للتخطيط البديل التماسًا للمحكمة العليا، طالبا فيه بإلغاء هذه السياسة التي تمنع العرب من فرصة العيش في أماكن معيّنة في إسرائيل. وجاء في الالتماس أن مبدأ المساواة يفوق التزام دائرة أراضي إسرائيل لصندوق أراضي إسرائيل، لكون دائرة أراضي إسرائيل هي هيئة عامة. في أعقاب تقديم الالتماس، الذي ما زال قيد النظر، وفي أعقاب التماسٍ آخر قدمه مركز "عدالة"، أعلن المستشار القضائي للحكومة أنه يجب منع التمييز بحق العرب في تسويق أراضي صندوق أراضي إسرائيل ("الكيرن كييمت").

### الاعتراف بالمركز العربي للتخطيط البديل

في أعقاب مساعي جمعية حقوق المواطن، اعترف وزير الداخلية بالمركز العربي للتخطيط البديل، الذي يعمل من أجل تحسين جودة تخطيط البلدات العربيّة وتشجيع الجمهور وممثليه على المشاركة الفعّالة في عمليّة التخطيط، كهيئة جماهيرية ومهنية من أجل تقديم الاعتراضات على الخرائط الهيكليّة. (2004)

# حقوق التخطيط والبناء
# للمواطنين العرب–البدو في النقب

## القرى غير المعترف بها

يعيش في النقب اليوم حوالي 75،000 مواطن عربي بدوي، يسكنون في عشرات القرى التي ترفض الدولة الاعتراف بها، بالرغم من أن قسمًا كبيرًا منها أقيم قبل عام 1948، والقسم الآخر هو عبارة عن قرى تم نقل أهلها إليها من مكان سكناهم الأصلي بحكم أوامر عسكريّة. لا توفّر دولة إسرائيل لسكان هذه القرى أبسط الخدمات الحياتيّة التي يستحقها كل مواطن في الدولة. تفتقر هذه القرى إلى البنى التحتيّة والمياه والشوارع وخطوط الهواتف والتيار الكهربائي والحق في البناء المرخّص وأدنى الظروف المطلوبة للعيش بكرامة. أضف إلى ذلك محدوديّة خدمات التعليم والصحة التي توفرها الدولة للسكان البدو. بجانب هذه القرى، يسكن المواطنون اليهود في بلدات مستقلّة تعترف بها الدولة وتوفر لها كامل الخدمات. تسلب الدولة من سكان القرى غير المعترف بها حقهم الأساسي الديمقراطي في انتخاب سلطة محليّة لإدارة شؤونهم ولتمثيلهم، وتحاول حكومات إسرائيل إجبار السكان العرب البدو على الانتقال للسكن في بلدات غير ملائمة لنمط حياتهم ولتقاليدهم وتركيبة عائلاتهم، إذ أنه لم يتم إشراكهم في تخطيطها وقد تحوّلت إلى مراكز فقر وبطالة.

تواصل جمعية حقوق المواطن المشاركة الفعّالة في "منتدى معًا – للتنميّة والمساواة في النقب"، الذي يناضل من أجل إلغاء الخطط الحكوميّة التي تهدف إلى تركيز العرب البدو في البلدات القائمة وفي البلدات المُخطط إقامتها في المستقبل. كما يعمل ممثلو جمعية حقوق المواطن ومؤسسات أخرى وقرى غير معترف بها من أجل ضمان تنفيذ الدولة لتعهدها بإيجاد حلول سكنيّة ريفيّة للبدو في النقب في نطاق الخطة الهيكليّة لمدينة بئر السبع، وذلك بالتنسيق مع ممثلي السكان البدو وبأخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار.

وادي النعم، برعاية مكتب نسيم دويك للعلاقات العامة

## مكان تحت الشمس

يعاني سكان قرية وادي النعم في النقب من مشاكل صحيّة بسبب مدفن النفايات السامّة في "رمات حوفيف" ومنشآت الصناعة والكهرباء التي أقيمت بجانب القرية. يذكر أن أهل القرية انتقلوا للسكن فيها في الخمسينيات بمقتضى أوامر عسكرية أصدرتها الدولة. وقررت حكومة إسرائيل نقل سكان القرية من قريتهم –وادي النعم– وتركيزهم في أحياء تقع جنوبي بلدة "سيجف شلوم" التي تعاني هي الأخرى من مخاطر صحيّة كبيرة. في أعقاب مساعي جمعية حقوق المواطن وممثلي القرية أوصت اللجنة اللوائيّة للتخطيط والبناء – لواء الشمال، بإيجاد مسكن بديل لسكان قرية وادي النعم وذلك بعد التشاور معهم ومشاركتهم في عمليّة اتخاذ القرار. تواصل جمعية حقوق المواطن وجمعية "بمكوم – مخططون من أجل حقوق التخطيط"، تقديم المساعدة لأهالي القريّة في اتصالاتهم مع سلطات الدولة لكي تنفذ الأخيرة قرار اللجنة الآنف ذكره.



### وأخيرًا اعترفت الدولة بالقرية

ازدهرت قرية الدريجات في النقب بالرغم من عدم اعتراف الدولة بها. قررت الحكومة إقامة بلدة جديدة، أطلقت عليها اسم "مرعيت"، لتركيز عدد كبير من السكان في المنطقة فيها. وهدد هذا القرار وجود القرية، إذ أن تنفيذه كان سيلغي عمليًا وجود القرية وسيغير طبيعة القرية تغييرًا جذريًا.

اعترض سكان القرية منذ البداية على هذا القرار، فقدمت جمعية حقوق المواطن اعتراضًا باسم سكان القرية للجنة اللوائية للتخطيط والبناء – لواء الجنوب، اعتمد على رأي خبير من جمعية "بمكوم – مخططون من أجل حقوق التخطيط". قبلت اللجنة الاعتراض، ولأول مرة في تاريخ الدولة اعترفت مؤسسات التخطيط بقرية عربيّة–بدويّة في النقب. وجاء في قرار اللجنة أن الخارطة الهيكليّة لمرعيت ستقسم لبلدتين وسيجري التخطيط لقرية الدريجات كقرية مستقلة ومنفصلة. (2004)

تصميم الإعلان: نيطاع هرئيل



# الحقوق الاجتماعية

# العيش بكرامة

## حقوق الرفاء والضمان الاجتماعي

تعمل جمعية حقوق المواطن لوحدها وبالتعاون مع مؤسسات أخرى لمنع المس المتزايد في الحقوق الاجتماعية – الحق في العيش بكرامة والحق في الرفاء والضمان الاجتماعي والحق في العمل وفي ظروف العمل العادلة والحق في التعليم وفي المأوى وفي الصحة.

أدت التغييرات الكبيرة في مبنى دولة الرفاء وفي علاقات العمل في السوق الاقتصادي، التي جرت في أعقاب سن القوانين المختلفة، إلى المس في الحقوق الاجتماعية. يتم اتخاذ القرارات بشأن هذه التغييرات دون النظر جديًا فيها ودون مراقبة برلمانيّة جيدة. وقد قدمت جمعية حقوق المواطن التماسا إلى المحكمة العليا ضد إجراء تشريع قانون التسويات. وردّت المحكمة الالتماس إلا أن قضاة المحكمة عبّروا عن أملهم بأن تعمل الكنيست والحكومة على تقليص استعمال مثل هذه التشريعات.

في أعقاب تقديم جمعية حقوق المواطن ومؤسسات أخرى عام 2003 التماسين لإلغاء التقليص في مخصصات ضمان الدخل، تناولت وسائل الإعلام موضوع الحق في العيش بكرامة. وخلال الجلسات التي عُقدت للنظر في الالتماسين، اعترفت الدولة بهذا الحق. في البداية أصدرت المحكمة العليا أمرًا للدولة بتفسير عدم وضع معيار للحد الأدنى للعيش الإنساني بكرامة، ولكن المحكمة قررت فيما بعد عدم النظر في هذه المسألة والعودة إلى النظر في مسألة قانونيّة التقليص في مخصصات ضمان الدخل، كما جاء في الالتماس. وما زال الالتماس قيد النظر.

ت.ج. تصوير: يوآب ليف

# قطع المياه

في السنة الأخيرة وصلت جمعية حقوق المواطن شكاوى عديدة عن قطع المجالس المحليّة للمياه عن البيوت بسبب عدم دفع ديون بسيطة. وأحيانًا تم قطع المياه في أشهر الصيف.

(ت) هي أم أحاديّة المعيل تسكن مع ابنها (11 سنة) في بات–يام. تعمل (ت) كمساعدة للمسنين عن طريق شركة قوى عاملة. تحوّل مؤسسة التأمين الوطني أجر (ت) إلى شركة القوى العاملة التي تحوّل بدورها الراتب إلى (ت) بعد أن تخصم منه أكثر من نصف المبلغ. وبالتالي تتقاضى (ت) 2،004 ش.ج. فقط للشهر يشمل مصاريف المواصلات (أي 18 ش.ج. للساعة). وأحيانًا عندما لا يحتاج أحد المسنين الذين تساعدهم (ت) بشكل عام للمساعدة (بسبب تواجده في المستشفى مثلاً) تتقاضى (ت) حوالي 2،000 ش.ج. فقط. وقد ساء وضع (ت) الاقتصادي منذ التقليص في مخصصات ضمان الدخل الذي تتلقاه الأمهات أحاديات المعيل عام 2003.

تعسّر على (ت) دفع فاتورة المياه، إلا أنها توصلت إلى تسوية مع بلدية بات–يام. وبالرغم من هذه التسوية قامت البلديّة بقطع المياه عن بيتها بسبب دين بمبلغ 943 ش.ج.. يعتبر قطع المياه بعد فترة قصيرة من عدم الدفع وبدون أي إنذار مسبق غير قانوني، ويتعارض مع الاتفاق (الذي صادقت عليه المحكمة العليا في أعقاب التماس قدمته مؤسسات حقوق إنسان)، والذي يحدد إمكانيات المجالس المحليّة بقطع المياه.

توجهت جمعية حقوق المواطن إلى رئيس بلديّة بات–يام باسم (ت)، وفي أعقاب التوجه قامت البلدية بوصل بيت السيدة (ت) بشبكة المياه في اليوم التالي.

# من محتاجين إلى أصحاب حقوق

## تثقيف موظفي الخدمات الاجتماعية حول موضوع حقوق الإنسان

يتواصل العاملون الاجتماعيون والعاملون الجماهيريون وموظفو الشؤون الاجتماعية ومستخدمو الإدارة والاستحقاق وناشطي الأحياء وغيرهم، مع الأشخاص الذين يتم المس بحقوقهم. يتمتع هؤلاء العاملون بالقدرة على التأثير الكبير على حياة الناس، فعلى سبيل المثال، هم أصحاب القرار فيما يتعلّق في استحقاق الحصول على دعم اقتصادي وتلقي المساعدة في أجور الشقق ومخصصات ضمان الدخل وحتى فيما يتعلق بإبعاد الأولاد عن والديهم. يتوجب على هؤلاء توخّي الحذر عند استعمال نفوذهم المهني والمكانة التي مُنحت لهم لكي لا يمسوا بكرامة متلقي الخدمات وبحقهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم. تهدف الفعاليات التربويّة والتثقيفيّة بين أوساط العاملين الاجتماعيين إلى تغيير توجّههم المهني ومفاهيمهم تجاه من يتعاملون معهم من "محتاجين" إلى "أصحاب حقوق".

منذ بداية عام 2004 نظّم قسم التربية أكثر من أربعين ورشة عمل للعاملين في مجال الخدمات الاجتماعية، في أماكن مختلفة في البلاد، بمشاركة مئات العاملين من شتى المجالات الاجتماعية، حصل خلالها المشاركون على تأهيل حول موضوع حقوق الإنسان، ومن ثمّ يتم تنفيذ مشاريع جماهيريّة للنهوض بحقوق الإنسان بمشاركة متلقي الخدمة. بدأ العمل في السنتين الأخيرتين على برنامج جديد يُدعى "البلدة تدفع بالحقوق قدمًا". يهدف هذا البرنامج إلى توسيع نطاق الفعاليّات الجماهيريّة بحيث تصبح فعاليّات على مستوى البلدات. في المرحلة الأولى، تلقى العاملون في قسم الخدمات الاجتماعية تأهيلا حول موضوع حقوق الإنسان وفي المرحلة التالية تمّ بناء برامج لدفع حقوق البلدة قدمًا. في الآونة الأخيرة، هناك تعاون بين قسم التربية في الجمعية وبين مؤسسات تُعنى بالتغيير الاجتماعي مما سيساعد على توسيع رقعة الحديث عن الحقوق لتشمل جماهير أخرى.

## دون تعليل

تتلقى جمعية حقوق المواطن شكاوى عديدة تتعلق بمعالجة مؤسسة التأمين الوطني للطلبات التي يقدمها المواطنون للحصول على المخصصات وانتهاك حقهم في الإجراءات العادلة والضمان الاجتماعي. فمثلا تقوم مؤسسة التأمين الوطني باتخاذ قرارات دون تقديم التسويغات ودون منح الجمهور الحق في إسماع أقواله، وتماطل في معالجة بعض الطلبات لأشهر طويلة.

تقوم مؤسسة التأمين الوطني، أحيانًا، باسترجاع الديون بواسطة المقايضة مع مبالغ من المخصصات. تدعي مؤسسة التأمين الوطني أحيانًا بوجود ديون قديمة وتجبر الأشخاص على تسديدها، بينما لا يملك هؤلاء المستندات التي تثبت غير ذلك. على سبيل المثال، تعالج جمعية حقوق المواطن قضيّة أم أحاديّة المعيل، تقوم مؤسسة التأمين الوطني بتقليص مخصصاتها دون أي تفسير. بعد أن توجهت الجمعية إلى مؤسسة التأمين الوطني باسم السيدة، أعلمت مؤسسة التأمين الوطني السيدة بأنها تسترجع دينا على السيدة من مخصصاتها. ما زالت الجمعية تعالج هذه القضيّة.

في حالة أخرى، قدمت جمعية حقوق المواطن دعوى إلى محكمة العمل القطريّة في تل-أبيب باسم سيدة، توقفت مؤسسة التأمين عن دفع مخصصاتها دون أي تفسير، وإذ باءت محاولات السيدة بالاستفسار عن السبب بالفشل، طالبت الجمعية في الدعوى بإصدار أمر إلى مؤسسة التأمين الوطني بتقديم التفسيرات للمتوجهين خلال 45 يوما.

الطابور في مدخل فرع مؤسسة التأمين الوطني في القدس الشرقية. تصوير: إبراهيم حبيب

## ينتظرون في الطابور

تعمل جمعية حقوق المواطن، في إطار تحالف مع مؤسسات أخرى، للنهوض بحقوق السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. ومن بين ما قام به التحالف، كان إيجاد الحلول لمشكلة أسلوب تعامل مؤسسة التأمين الوطني مع الطلبات التي يقدمها السكان العرب، كالمماطلة في معالجة الطلبات دون أي سبب والمماطلة في إصدار شهادات الإعفاء والتحقيقات المهينة للتأكد من مكانة مقدم الطلب. في أعقاب توجهات عديدة، تعهد المسؤولون في التأمين الوطني بتسريع معالجة الطلبات المتأخرة وجعل وقت الانتظار لتلقي القرار في طلبات السكان مساو مع معد وقت الانتظار على المستوى القطري. وقد تعهدوا أيضًا بالحفاظ على كرامة المستجوَبين خلال الاستجواب. تبيّنت من متابعة الموضوع بوادر إيجابيّة باتجاه تقليص المماطلة وتحسين معالجة الطلبات.

## حقوق المتوجهين إلى خدمات الرفاء الاجتماعي

أقامت الدولة أقساما للخدمات الاجتماعية في السلطات المحليّة وخدمات الرفاء الاجتماعي القطريّة المتخصصة بمواضيعٍ عينيّة مثل الخدمة للمسن، لكي تُمكن المواطنين من العيش برفاء وبكرامة. تعالج جمعية حقوق المواطن توجهات تتعلق بنجاعة الخدمة التي تقدمها خدمات الرفاء وتقوم بمساعدة المتوجهين وتزويدهم بالمعلومات عن حقوقهم وعن الإمكانيات المتاحة أمامهم. فعلى سبيل المثال، توجهت امرأة إلى جمعية حقوق المواطن، كانت قد أجريت معها "مقابلة استجواب" بعد أن قدمت شكوى ضد العامل الاجتماعي الذي يعالج قضيتها، وبالمقابل لم يتم تحويل المبلغ الذي تمت المصادقة عليه لكي تتمكن من شراء أسرّة لأطفالها؛ وساعدت جمعية حقوق المواطن امرأة أخرى في تفعيل خدمات الرفاء من أجل الحصول على برنامج علاجي لأخيها القاصر الذي يسكن بمفرده.

### الكهرباء

بعد كفاح متواصل وشاق، بدأته جمعية حقوق المواطن، أصدر وزير البنى التحتيّة تعليماته إلى شركة الكهرباء بوصل البيوت في حي بربور في عكا بشبكة الكهرباء. لم تكن البيوت موصولة بالتيّار الكهربائي لأنها بنيت دون تراخيص، إذ لم تتم المصادقة على الخارطة الهيكلية بالرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاما على بناء الحي.

# العمل

الحق في العمل وفي ظروف العمل العادلة، هو أحد حقوق الإنسان الأساسيّة. وقد اعترفت العديد من المعاهدات الدوليّة بهذا الحق. تشهد السنوات الأخيرة تزايداً في المس بحقوق العمال وطالبي العمل، ولا ينجح الكثير من المواطنين في تحقيق حقهم في العمل بكرامة. يخلق التباين في القوى في سوق العمل الذي يميل لصالح المشغلين، وعدم تنفيذ القوانين التي تحمي العمال، يخلق طبقة واسعة من العمال الذين لا يستطيعون الخروج من دائرة الفقر عن طريق عملهم.

وضعت جمعية حقوق المواطن مجال حقوق العمال وطالبي العمل في قمة سلم أولياتها، وبالتالي تعمل الجمعية على تزويد العمال بالمعلومات الضروريّة عن حقوقهم. ويشارك الطاقم المسئول عن توجّهات الجمهور في الجمعية في دورة استكمالية حول موضوع حقوق العمال وخاصةً معالجة التوجهات المتعلقة بحقوق العمل، وذلك بمساعدة محامية متخصصة في هذا المجال؛ بالإضافة إلى ذلك نشرت الجمعية في موقع الإنترنت الخاص بها معلومات شاملة عن الموضوع وقامت بتوزيع إعلان في المدارس حول موضوع حقوق العمل وظروف العمل العادلة.

تعمل جمعية حقوق المواطن في إطار المنتدى لتطبيق حقوق العمال بالتعاون مع مؤسسات حليفة من أجل النهوض بحقوق العمال بشكل عام، وحقوق العاملين عن طريق المقاولين وشركات القوى العاملة الخاصة.

عمل المنتدى على صياغة اقتراحات قوانين – وهي الآن في مراحل تشريعية مختلفة – من أجل إجبار المشغلين على تقديم المستندات المفصّلة إلى العاملين لديهم، وفي الوقت المحدّد، حول أجورهم؛ وعلى معاقبة المشغلين الذين يفرضون الغرامات غير القانونية على عمالهم؛ ترتيب مسؤوليّة المشغل لضمان حقوق العامل الذي يعمل عن طريق مقاول. انضمت المؤسسات المشاركة في المنتدى كصديقة للمحكمة في التماس بشأن مناقصة لعمال تمريض للمسنين وذلك لإسماع صوت العمال. يتركز قسم كبير من فعاليات المنتدى في مواجهة عدم تطبيق المشغلين لقانون الحد الأدنى للأجور. وطالبت المؤسسات وزير الصناعة والتجارة والعمل بتخصيص الموارد لتعزيز تطبيق القانون وفرض الغرامات وتقديم لوائح اتهام ضد المشغلين المخالفين للقانون. استجابت الوزارات الحكومية ذات الشأن لطلب المنتدى وصادقت على نص الإعلان الذي سيتم تعليقه في كافة أماكن العمل في إسرائيل، حول الحقوق الأساسيّة للعمال وفق قانون الحد الأدنى للأجور.

إعلان وزعه قسم التربيّة في الجمعية للمدارس في البلاد بمناسبة يوم حقوق الإنسان العالمي 2004.
تصميم الإعلان: عنات كلايمان

### لا لرافضات العمل

في أعقاب الاستئنافات التي قدمتها الجمعية إلى محاكم العمل القطريّة، ألغي تسجيل نساء على أنهنّ رافضات للعمل. أدت هذه التسجيلات إلى سلب حق أولئك النساء في الحصول على مخصصات البطالة أو مخصصات ضمان الدخل:

تم تسجيل الرفض لإحدى النساء بعد طلبها الوصول إلى العمل نصف ساعة بعد بدء الدوام، حتى تتمكن من توصيل أولادها إلى الحضانة، وقد رفض المشغل طلبها (1999)؛

لم يتم قبول امرأة أخرى في دورات التأهيل المهني، بعد أن أرسلت مرتين لدورتي تأهيل ولم تكن لديها المهارات الأساسيّة المطلوبة للمشاركة فيها، فتم تسجيلها كرافضة عمل. (2003)؛

سُجلت امرأتان كرافضتي عمل بعد أن حاولتا الاستفسار عن إمكانيّة رفض العمل في المكان الذي أقترح عليهما بسبب الأجر المنخفض (أقل من الحد الأدنى للأجور). (2004)

# السكن

## شقّة صالحة للسكن

يسكن أمين نور الدين، وهو من سكان حيفا، مع زوجته وابنه المريض في بيت مستأجر لفترة طويلة الأمد في المساكن الشعبيّة التابعة لشركة عميدار. وكنتيجة لإهمال البيت وعدم صيانته من قبل الشركة، تسرّبت مياه الأمطار إلى البيت وسببت أضرارا للجدران وللسقف، فتوجّه نور الدين إلى الشركة بهدف تصليح البيت، إلا أن الشركة رفضت إجراء التصليحات وألقت المسؤوليّة عليه. كذلك أخبرته الشركة أنه سيتحمل مسؤوليّة الأضرار التي قد تلحق بالممتلكات والأرواح نتيجة التصليح. طالبته الشركة كذلك بالحصول على موافقة جيرانه للمشاركة في الدفع مقابل التصليحات التي سيجريها.

حاول نور الدين الحصول على المبلغ المطلوب لإجراء التصليحات، علمًا بأن العائلة تعتاش من مخصصات مؤسسة التأمين الوطني، إلا أن الجيران لم يوافقوا على الاشتراك في الدفع. ومثل الكثيرين الذين يسكنون في المساكن الشعبيّة، لم يكن نور الدين على علم بحقوقه التي يستحقها من الشركة. في نهاية المطاف، توجه صديق نور الدين، عبّاس زين، في شهر نيسان 2004، إلى جمعية حقوق المواطن باسم صديقه. وبالتالي توجهت جمعية حقوق المواطن إلى شركة عميدار ووضحت لها أن القانون يلزم شركات المساكن الشعبيّة بإجراء التصليحات المختلفة في الشقق التابعة لها، وذلك خلال ستين يومًا من تلقي البلاغ من المستأجر. كذلك، وضحت جمعية حقوق المواطن أنه بالرغم من أن على المستأجر الاشتراك في تكاليف التصليحات حتى مبلغ معيّن، إلا أن مسؤوليّة إجراء التصليحات تقع على عاتق الشركة وليس على عاتق المستأجر.

بالإضافة إلى ذلك ذكّرت جمعية حقوق المواطن الشركة بأن مسؤوليّة التوجه إلى الجيران وإجبارهم على الاشتراك في تكاليف التصليح ملقاة على عاتق الشركة وليس على عاتق المستأجر.

بعد بضعة أشهر من المراسلات بين الجمعية وبين شركة عميدار قامت الشركة بإجراء التصليحات في بيت نور الدين.

أمين نور الدين. تصوير: يوآب ليف

**التميز في منح المساعدات في رسوم إيجار البيوت**

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن، ألغيت تعليمات مجحفة أصدرتها وزارة البناء والإسكان. حيث اشترطت هذه التعليمات تلقي سكان القدس الشرقية للمساعدات في رسوم استئجار البيوت فقط بعد مثول صاحب البيت والمستأجر في بنك القروض السكنية. (2004)

تصميم الإعلان: دافنا ليوبولد



# حقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة

## الجدار الفاصل

يمس مسار الجدار الفاصل مسًا كبيرًا بكافة جوانب حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وبحقوقهم الأساسيّة: حريّة التنقل والحق في الصحّة والحق في الارتزاق والعيش بكرامة والحق في الحياة العائليّة والحق في التعليم والحق في التملّك. تمّ اختيار هذا المسار الذي يدخل في عمق الضفّة الغربيّة بالرغم من إمكانيّة تحقيق الهدف الذي تدعيه الدولة من وراء بناء الجدار (تحقيق الأمن) بواسطة بنائه بمسار مختلف دون أن يمس بحقوق السكان الفلسطينيين.

لا تجدي المعابر التي تم بناؤها في الجدار لكي يتمكن الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وأعمالهم وعائلاتهم نفعًا، وقد أصبحت بعض القرى الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة محجوزة ما بين الجدار وبين دولة إسرائيل وأعلن الجيش عن هذه المنطقة "منطقة مغلقة" وينتهج هناك سياسة "التصريحات" التي تمنع من السكان حريّة التنقل وتعكّر نظام حياتهم.

خرجت جمعية حقوق المواطن في حملة جماهيريّة في وسائل الإعلام وفي الإنترنت بهدف رفع الوعي تجاه هذا المس الخطير بحقوق الإنسان. كما قدمت الجمعية عدة التماسات لإبطال التسويات التي تقيّد السكان الفلسطينيين الذين يقطنون بجانب الجدار وضد مسار الجدار الحالي.

في أعقاب تقديم هذه الالتماسات والتماسات أخرى قدّمها السكان الفلسطينيون ومؤسسات أخرى لحقوق الإنسان، أصدرت المحكمة العليا، في بعض الحالات، أمرا بتجميد عمليّات البناء وفي حالات معينّة أمرت المحكمة بتغيير مسار الجدار. في نهاية شهر حزيران 2005، قررت المحكمة العليا أن على الدولة الموازَنة بين الاعتبارات الأمنية وبين حقوق السكان الفلسطينيين عند تحديد مسار الجدار. رغم ذلك، فإن عمليّات بناء الجدار مستمرة تصحبها سلسلة طويلة من انتهاكات حقوق السكان الفلسطينيين. تتابع جمعية حقوق المواطن معالجة الالتماسات، وتدعي، فيما تدعي، أن على المحكمة العليا تبنّي قرار المحكمة الدوليّة في لاهاي، الذي شدد على أن مسار الجدار الفاصل يتعارض والقانون الدولي لأنه يمس بحقوق السكان الفلسطينيين دون مبرر.

## حتى عندما تدوّي المدافع

أحدث تطوير الوسائل القتالية الحديثة في القرون الأخيرة مسا كبيرا بحقوق المدنيين. في الحرب العالميّة الأولى وصلت نسبة المصابين المدنيين إلى 5٪، بينما وصلت نسبة المصابين المدنيين في الحرب العالميّة الثانية إلى 50٪. أما اليوم، فإن بيانات الصليب الأحمر تفيد بأن نسبة المصابين والضحايا المدنيين تصل إلى 90٪. بهدف مواجهة هذه الظاهرة الصعبة، بدأت بعض الشخصيّات والمؤسسات بوضع قواعد ملزمة من أجل حماية المدنيين غير المسلحين. تم إدراج هذه القواعد، فيما بعد، في المواثيق الدوليّة التي تعنى بحقوق الإنسان في أوقات الحرب المعروفة اليوم باسم "القانون الدولي الإنساني".

وضعت جمعية حقوق المواطن نصب أعينها رفع الوعي الجماهيري بشأن المس بالمدنيين خلال النزاعات المسلحة. في إطار مشروع القانون الدولي الإنساني تقدّم الجمعية ورشات عمل تثقيفيّة للناشطين الاجتماعيين وللطلاب الجامعيين وللمرشدين في حركات الشبيبة وللمرشدين في الجيش. تهدف هذه الورشات إلى التثقيف حول موضوع القانون الدولي الإنساني ومنح المشتركين إمكانيّة الاستفسار عن شتى المسائل. تتم دعوة الجمهور العام إلى مناسبات متنوعّة تبادر إليها الجمعية في البلاد، كالمحاضرات والأيام الدراسيّة والفعاليّات الفنيّة بالعبريّة والعربيّة. كذلك أصدرت الجمعية نشرة خاصّة باللغتين العربيّة والعبريّة حول هذا الموضوع، وقد نُشرت هذه النشرة على موقع الإنترنت التابع للجمعية ووزّعت في مناسبات مختلفة.

في شهر أيار 2004، رافقت الحملة العسكريّة التي شنتها القوات الإسرائيليّة على منطقة رفح انتهاكات كبيرة لحقوق المدنيين، ومن بينهم الطواقم الطبيّة. وقد قامت قوات الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين وهدم البيوت السكنيّة وسببت أضرارا جسيمة للبنى التحتيّة لشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وعانى المدنيون من نقص المواد الغذائية والماء والأدوية.

إلى جانب العمل الجماهيري واسع النطاق الذي قامت به الجمعية من أجل رفع وعي الجمهور لهذه الانتهاكات، قدمت جمعية حقوق المواطن ومؤسسات أخرى حليفة، التماسا إلى المحكمة العليا وطالبت بمجموعة من الطلبات الإنسانيّة لصالح سكان رفح. أصدرت المحكمة العليا قرارها في الالتماس بعد انتهاء الحملة العسكريّة حيث أصبحت معظم الطلبات غير ضرورية، إلا أن القضاة شددوا في قرارهم أنه يتوجّب على الجيش الاهتمام باحتياجات المدنيين في أوقات الحرب وعليه أن يستعد مسبقًا وأن يمتنع عن المس بالمدنيين.

تصوير: يوآب ليف

## فاقدو الأرض

يتعرّض الفلسطينيون في الأراضي المحتلة إلى الهجمات العنيفة المتكررة من قبل المستوطنين، التي تلحق بهم الضرر الجسدي وتلحق الضرر بممتلكاتهم. في المناطق التي تتواجد أراضي الفلسطينيين الزراعيّة بجانب المستوطنات، يمنع المستوطنون من الفلسطينيين الدخول إلى أراضيهم بوسائل عنيفة. لم تفعل السلطات المسئولة عن تطبيق القانون والنظام في الأراضي المحتلة شيئًا لمنع هذه الهجمات.

تعالج جمعية حقوق المواطن العديد من الشكاوى التي تصلها بخصوص منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعيّة، وتعمل مقابل الجهات الرسميّة بهدف تغيير السياسة وإيجاد الحلول للمشكلة. في موسم قطاف الزيتون، في خريف 2004، قدمت جمعية حقوق المواطن وجمعية "شومري مشباط – رابانيم من أجل حقوق الإنسان" التماسا إلى المحكمة العليا، بعد أن قامت قوّات الجيش بتقييد دخول سكان قرى واقعة في الضفّة الغربيّة إلى كروم الزيتون، مدعيةً بأنها تريد حمايتهم من هجمات المستوطنين.

في أعقاب الالتماس خصص الجيش حراسة لعملية قطاف الزيتون في مناطق التماس، مما قلل إلحاق الضرر بالمحصول. أعلن المستشار القضائي للحكومة أنه يتوجّب على الجيش السماح للفلسطينيين في الضفة الغربيّة بالدخول إلى أراضيهم الزراعية بحريّة، وأن مسؤولية حمايتهم من الجهات المعادية، التي تحاول منعهم أو إيذاءهم، تقع على عاتق ضابط الجيش. بالرغم من الموقف الذي أعلنته الدولة، ما زال الوصول إلى أراضي المزارعين مقيّد. الالتماس ما زال قيد النظر.

## حريّة التنقل

تقوم السلطات الإسرائيليّة بتقييد تنقل الفلسطينيين بطرق شتى لا أساس لها، منها تصنيفهم كـ "ممنوعين أمنيًا". ويمنع هذا التصنيف الفلسطينيين من السفر إلى الخارج أو من الحصول على تصريح بالدخول إلى إسرائيل. في العديد من الأحيان، يؤدي مجرد توجّه جمعية حقوق المواطن فيما يتعلق بهؤلاء السكان، إلى إلغاء هذا المنع، مما يشهد على التعسف الكامن في هذا التصنيف.

في الأشهر الأخيرة، ألغيت التقييدات عن قرى كاملة في الأراضي المحتلّة، بعضها في أعقاب تدخّل جمعية حقوق المواطن. كذلك، عالجت الجمعية مسألة نقل المياه والأوكسجين إلى المستشفيات والمساعدات الإنسانيّة. بالإضافة، تدخلّت الجمعية في مسألة الحواجز ابتداء بإغلاقها لساعات طويلة وانتهاءً بالعنف ومصادرة بطاقات الهويّة والتأخيرات غير المبررة.

ورشة عمل حول حقوق الإنسان لأفراد حرس الحدود. تصوير: يوآب ليف

### الحق في كسب لقمة العيش

في أعقاب التماس قدّمته جمعية حقوق المواطن لإبطال قرار إغلاق الحوانيت في البلدة القديمة في الخليل، أمرت المحكمة بإعادة فتحها بعد أن أغلقت لمدة سنة ونيّف، وقد سبب هذا ضائقة اقتصاديّة صعبة جدًا للسكان الفلسطينيين. (2003)

### حقوق المعتقلين في الأراضي المحتلة

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن وهموكيد – مركز الدفاع عن الفرد ومؤسسات أخرى، لتحسين ظروف الاعتقال غير الإنسانيّة في معسكر عوفر الذي يقع بجانب مدينة رام الله، تم تحسين ظروف الاعتقال في المعسكر جزئيا (2002). وفي أعقاب التماس آخر قدمته جمعية حقوق المواطن ومؤسسات حليفة، ألغت محكمة العدل العليا أوامر سمحت بإبقاء المعتقل 21 يوما دون رقابة قضائيّة وإبقاء معتقل لأكثر من 4 أيام دون إجراء استيضاح أولي بشأنه. (2003)

# حيّز تحكيم الرأي

## التربية على قيم حقوق الإنسان بين أوساط قوى الأمن

لقوى الأمن وظيفة أساسيّة في الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها. يتخلل عمل هذه القوات احتكاكًا متواصلًا بالناس ويكون هذا الاحتكاك أحيانًا مرفقًا بالتوتر. وغالبًا ما تعيش هذه القوّات خلال عملها واقعًا معقدًا يتطلب منها الموازنة بين الحفاظ على الأمن الشخصي وعلى النظام العام وبين الحفاظ على حقوق الإنسان. تزيد حدة التعقيد عندما يوضع الحق الأساسي في الحياة والأمن على كفّة الميزان.

يعمل قسم التربية في جمعية حقوق المواطن على رفع الوعي لقيم حقوق الإنسان لدى المسئولين من الجنود ومن أفراد شرطة حرس الحدود. يحاول طاقم الجمعية، من خلال ورشات العمل والمحاضرات، طرح وسائل مختلفة أمام المسئولين لمساعدتهم على التعامل مع المشاكل والتخبطات خلال عملهم الجاري. وتتركز الفعاليّات التربويّة في حيّز تحكيم الرأي بخصوص الصلاحيات الممنوحة لهذه القوات من أجل التقليل من المس بحقوق الإنسان.

### لن يُطردوا من بيوتهم

قدمت جمعية حقوق المواطن التماسًا إلى المحكمة العليا باسم مئات العائلات الفلسطينيّة تسكن منذ أجيال طويلة في مغاور في جبل الخليل وتم طردها من هذه المغاور. وقررت العليا وجوب إرجاعهم إلى بيوتهم إلى أن يتم التحقق من الحقائق التاريخيّة. (2000)

## **التنكيلات** والتقييدات على حريّة التنقل في الخليل

تنتهك حقوق الفلسطينيين، سكان البلدة القديمة في الخليل، منذ سنوات عديدة بسبب المستوطنات اليهوديّة التي أقيمت في قلب الأحياء الفلسطينيّة. فعلى سبيل المثال، يتم تقييد حريّة تنقلهم في شوارع رئيسيّة في المدينة الامر الذي أدى إلى شل التجارة في المنطقة والى المس بحقهم في كسب لقمة العيش والعيش بكرامة. يعاني الفلسطينيون الذين يسكنون بجانب المستوطنات من هجمات عنيفة ومتكررة من قبل المستوطنين، فيما لا تقوم قوّات الجيش بردع هذه الهجمات أو على الأقل بأي شيء لمنع هذه الهجمات قبل وقوعها. يقوم الجيش أحيانا باستعمال أساليب عنيفة واستخدام صلاحياته الواسعة تجاه الفلسطينيين دون أي مبرر مثل التفتيش غير المبرر واقتحام البيوت وإلى ما ذلك من خروقات وانتهاكات لأدنى حقوق الإنسان.

توجهّت جمعية حقوق المواطن مرارًا إلى المستشار القضائي للحكومة وإلى رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، الذي توجّه بنفسه أيضًا إلى المستشار القضائي للحكومة. وحذرت الجمعية من مغبة استمرار هذه الظواهر وهذه الانتهاكات.

الخليل. مدخل شارع الشلالة الصغيرة. تصوير: المحاميّة ليمور يهودا

# حريّة التعبير

يعتبر القانون الإسرائيلي حريّة التعبير حقًا أساسيًا دستوريًا، إذ أنه عنصر ضروري في النظام الديمقراطي. لحريّة التعبير أهميّة كبيرة في أيامنا هذه، التي تتتالى فيها التغييرات السياسيّة المهمّة، والقرارات المصيريّة في مواضيعٍ تتصدّر جلّ اهتمام الجمهور. ولا تسري حريّة التعبير على الأقوال التي تحظى بإجماع جماهيري فقط وإنما أيضًا على الآراء التي تثير حفيظة غالبيّة الجمهور. ويجوز تقييد حريّة التعبير إذا كان هناك احتمال كبير بأن يمس التعبير بسلامة الجمهور.

## حريّة التعبير **في الإنترنت**

حيال العولمة التي تفرض تركيز السلطة على وسائل الإعلام والمعلومات، تعمل جمعية حقوق المواطن من أجل مقاومة الرقابة والسيطرة التي تمس بحرية التعبير على شبكة الإنترنت. ومثالا على ذلك، عملت جمعية حقوق المواطن من أجل الكف عن إلقاء المسؤوليّة عن المواد التي تُنشر في المواقع على مشغليها ومطالبتهم بمراقبة ردود زائري مواقعهم.

## **النقد** الممنوع

دعا قسم الطاعة في مفوضيّة خدمات الدولة معلما للتحقيق معه، بعد أن انتقد هذا المعلم سياسة الحكومة الاقتصادية–الاجتماعية في صحيفة محليّة. في أعقاب ذلك توجهت جمعية حقوق المواطن إلى مفوّض خدمة الدولة وطالبته بوقف التحقيق الذي يمس مسًا كبيراً بحريّة التعبير ويحد من حريّة المعلمين والعاملين في خدمة الجمهور من إبداء المسؤوليّة الاجتماعية والتدخّل الاجتماعي الفعّال. ما زالت الجمعية تنتظر رد المفوضيّة على توجهها.

مرسيلو سفيرسكي. تصوير: يوآب ليف

## **حريّة التعبير** في منشآت السلطة المحليّة

تعمل جمعية "صوت آخر في الجليل" من أجل النهوض بالمساواة والتعايش بين اليهود والعرب في منطقة مسغاف والجليل ومن أجل تطوير حوار تربوي وحر حول كافة المواضيع. خططت الجمعية لإقامة أمسية دراسيّة حول موضوع الجدار الفاصل، فتوجّه مرسيلو سفيرسكي، عضو الهيئة الإداريّة، للمجلس الإقليمي مسغاف بطلب إقامة الأمسية في القاعة التابعة للمجلس، إلا أن المجلس رفض طلب سفيرسكي مدعيًا بأن المجلس يمنع تنظيم فعاليّات ذات طابع سياسي في منشآته. واتضح لاحقًا أن هذه السياسة سارية المفعول على كافة منشئات المجلس، بما في ذلك المراكز التربويّة والجماهيريّة والمدارس والقاعات الرياضية والأماكن المفتوحة مثل الحدائق. وقد اضطرت الجمعية لإقامة الفعاليّة في مكان آخر وفي ظروف غير جيدة. توجهت الجمعية لاحقا إلى جمعية حقوق المواطن، لأنها خططت لتنظيم المزيد من الفعاليّات، وقد قدمت الجمعيتان التماسا إلى المحكمة المركزيّة في حيفا، وجاء في الالتماس أن سياسة المجلس الإقليمي تقيّد حريّة التعبير وتتجاهل الحق الدستوري لأي إنسان أو مجموعة في حريّة الرأي، خاصة وأن الأمر يتعلّق بتعابير ذات طابع سياسي. رفضت المحكمة المركزيّة الالتماس، فقدمت الجمعيتان استئنافًا على القرار إلى المحكمة العليا. قبلت الأخيرة الاستئناف وقررت أن منع التفوّه بتعابير ذات طابع سياسي في المنشئات الجماهيريّة التابعة للبلديّة يمس بالحق في حريّة التعبير وأن "على السلطة المحليّة فتح منشئاتها المعدّة لاستخدام الجمهور ومنح الجمهور فرصة التعبير عن الآراء المختلفة، بما في ذلك التعبير عن الآراء السياسيّة دون تقييد التعبير بسبب مضمونه".

### إبطال مرسوم الصحافة

في أعقاب التماس قدّمته جمعية حقوق المواطن لإبطال مرسوم الصحافة من عام 1933، تم التحضير لاقتراح قانون حكومي لقانون صحافة جديد، حُذفت منه معظم البنود التي تمس بحريّة الصحافة والتي وردت في قانون الانتداب، مثل البند الذي يقضي بوجوب طلب ترخيص كشرط ملزم لإصدار صحيفة والبند الذي ينص على الصلاحيّة الإداريّة بإغلاق صحيفة. وتعهدت الدولة بأن يقوم وزير الداخلية بإعلام جمعية حقوق المواطن عن أية نيّة بإغلاق صحيفة معينة أو منع إصدارها إلى أن يتم إلغاء القانون القائم. (2004)

### لا للمس بحريّة الدعاية الانتخابية

قبلت المحكمة العليا التماسا قدّمته جمعية حقوق المواطن، بعد أن منعت لجنة الانتخابات المركزيّة مقاطع من دعاية انتخابية لحزبي القائمة العربيّة الموحدّة والتجمع الوطني الديمقراطي ظهر فيها العلم الفلسطيني. وجاء في قرار المحكمة أن ظهور العلم الفلسطيني لا يمس بمشاعر الجمهور عامة، لأن العلم لم يظهر إلا في نهاية الدعاية ولمدة تقل عن ثانية واحدة، وأن هذا لا يبرر تقييد حريّة الدعاية الانتخابية. (2003)

### يحق لمستخدمي الدولة التعبير عن آرائهم السياسية

قبلت محكمة انضباط مستخدمي الدولة، موقف 22 معلمًا ومحاضرًا في موضوع التعليم، مثلهم محامي متطوّع من قبل جمعية حقوق المواطن، جاء فيه أن لموظفي الدولة الحق بحريّة التعبير السياسي. وقد برّأت المحكمة ساحة المعلمين والمحاضرين الذين وقّعوا على عريضة نُشرت في صحيفة، طالب فيها الموقّعون رئيس الحكومة بعدم تعيين ممثل عن حزب ديني كوزير للتربية والتعليم، باتهامه بتصرّف لا يليق بمستخدم دولة. (2002)

### تُختبر حريّة التعبير عند التفوّه بتصريحات لاذعة بالذات

بعد نضال قانوني طويل خاضته جمعية حقوق المواطن، برّأت المحكمة العليا ساحة الصحفي محمد جبارين من تهمة التحريض وتشجيع أعمال العنف. وقد تم توجيه هذه التهمة ضده بعد أن نشر مقالا عن الانتفاضة. أصدرت المحكمة العليا قرارًا يقضي بأنه بموجب قانون منع الإرهاب، من الممكن إدانة الأشخاص بتشجيع العنف، فقط إذا أثنى على العنف الذي تقوم به المنظمات الإرهابية لا العنف الذي يقوم به الأفراد. وبهذا ألغيت، من الناحية العملية، معظم احتمالات تقديم لوائح اتهام وفق هذا البند من القانون. (2000)



## عدم التخلي عن حريّة التعبير والتظاهر

تعمل جمعية حقوق المواطن ضد تفريق المظاهرات غير الضروري وضد إزعاج المتظاهرين من خلال استعمال سيء لصلاحيّات التوقيف والاعتقال والتحقيق. توجّهت جمعية حقوق المواطن إلى المستشار القضائي للحكومة بخصوص سياسة النيابة العامة القاضية إقفال ملفات التحقيق في قضايا تتعلق بالتعبير عن الرأي بحجة "عدم وجود أدلة كافية"، الأمر الذي يبقي تسجيلا جنائيا قد يترك وصمة على من تم التحقيق معه، وليس بحجّة "عدم وجود ذنب".

في أعقاب الأخبار التي نشرتها وزارة القضاء عن استعدادها لمعالجة "فعّالة" لظواهر التحريض المتوقعّة على خلفيّة خطة فك الارتباط، توجهت جمعية حقوق المواطن إلى وزيرة العدل وطالبتها بالعمل على ضمان حريّة التعبير لمعارضي خطّة فك الارتباط، في حال أرادوا أن يحتجّوا وأن يتظاهروا ضمن حدود القانون. في بداية عام 2005 كثف قسم التربية في الجمعية العمل مقابل الشرطة، بعد أن قامت الشرطة بتجنيد مكثف لأفرادها من أجل تنفيذ خطة فك الارتباط. بالإضافة إلى تكثيف ورشات العمل، قامت الجمعية بتحضير مواد نظريّة واقتراحات لفعاليّات حول موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية في إسرائيل وكرامة الإنسان وحريّة التعبير وحدودها. ووزعت هذه المواد على الضباط قبل تنفيذ خطة فك الارتباط.

# الحق في الخصوصيّة

في عصر التكنولوجيا نجد الكثير من المعلومات عن المواطنين في مجمّعات معلومات محوسبة، عامة وشخصيّة. تعمل جمعية حقوق المواطن من أجل التخفيف من المس بالخصوصيّة بواسطة سن قانون لتحديد هذه الأمور وتقليص قدرة الأطراف المختلفة على جمع المعلومات واستعمالها بطريقة غير لائقة. يشارك ممثل عن جمعية حقوق المواطن كعضو في جلسات اللجنة المنبثقة عن وزارة القضاء، التي تبت في تعديل الجزء المتعلق بمجمّعات المعلومات، في إطار قانون حماية الخصوصيّة. عملت جمعية حقوق المواطن، في السنة الأخيرة، من أجل تشديد الرقابة على مندوبي الشركات التجاريّة، الذين يقومون بجمع المعلومات عن المرضى الماكثين في المستشفيات بطريقة غير قانونيّة. كذلك تعالج جمعية حقوق المواطن محاولة شركات بطاقات الاعتماد استخدام المعلومات التي بحوزتها عن الصفقات التي ينفذها أصحاب هذه البطاقات بهدف التسوّق، وذلك بخلاف التعليمات الواضحة التي أصدرتها كاتبة مجمّعات المعلومات.

**تقليص المس بالخصوصيّة في عمليّة نقل المعلومات من السجل السكاني**

في أعقاب الالتماس الذي قدّمته جمعية حقوق المواطن عام 1998، قرّرت المحكمة العليا أن نقل المعلومات من السجل السكاني إلى السلطات المختلفة وإلى البنوك يمس مسا بالغا بالحق في الخصوصيّة. وأمرت المحكمة العليا الدولة بالتوقف عن نقل المعلومات، ومنحت الدولة مهلة لمدة سنة ونصف من أجل وضع ترتيبات جديدة تسمح بنقل المعلومات في حالات ضروريّة فقط بما يتلاءم والمعايير التي تضمن حدا أدنى من المس بالخصوصيّة. تعمل وزارة العدل في هذه الأيام على تحضير اقتراح لتعديل القانون. (2004)

# حريّة المعلومات

## الحصول على المعلومات الشخصيّة

يضمن قانون حريّة المعلومات، الذي صادقت عليه الكنيست عام 1998، حق كل إنسان في تلقي المعلومات من سلطات الدولة. تقدم جمعية حقوق المواطن المساعدة للمواطنين الذين تُرفض طلباتهم بالرغم من بنود القانون الآنف ذكره. على سبيل المثال، في أعقاب تدخّل الجمعية تلقت امرأة بروتوكول الفحص الذي أجري لها في المعهد الطبي للأمان على الطرق والذي في أعقابه تم سحب رخصتها؛ امرأة أخرى تلقت نسخة عن ملف التحقيق معها في الشرطة؛ في حالة أخرى تم تقديم معلومات لشخص آخر من ملف التحقيق الذي فتحته الشرطة، في أعقاب الشكوى التي قدمها، حيث تم إقفاله لاحقا.

### قانون حريّة المعلومات

كانت جمعية حقوق المواطن من المبادرين إلى سن قانون حريّة المعلومات الذي صادق عليه الكنيست. يضمن هذا القانون حق تلقي المعلومات من السلطات عن أمور ذات طابع جماهيري تتعلق بالمواطن شخصيًا. (1998)

## الكشف عن **معلومات جماهيريّة**

يضمن الكشف عن المعلومات الجماهيريّة وجود حوار ديمقراطي حول الأسئلة المطروحة على بساط البحث الجماهيري ويضمن حق كل شخص في التأثير. قدمت جمعية حقوق المواطن وجمعية "بمكوم – مخططون من أجل حقوق التخطيط" التماسًا إلى المحكمة المركزيّة في القدس من أجل الكشف عن معلومات تتعلق بمناطق نفوذ بعض المستوطنات في الأراضي المحتلة، حيث أن هذه المعلومات غير واردة في قائمة التحفظات التي وردت في قانون حريّة المعلومات، ومن المفروض أن تكون مكشوفة للجمهور. بالإضافة إلى ذلك، قدّمت جمعية حقوق المواطن التماسا آخر بخصوص التقييدات الصارمة المفروضة على المعلومات في أرشيف الجيش: منع الوصول إلى المواد الموجودة في الأرشيف ووضع العقبات البيروقراطيّة أمام من يريد الإطلاع على المواد والتمييز بحق بعض الباحثين. ما زال الالتماسان قيد النظر.

## **حريّة المعلومات** والحقوق في الإجراء الجنائي

الشفافيّة في طرق العمل وفي اتخاذ القرارات في الجهاز القضائي والعقابي، مهمة من أجل منع المس غير المبرر بحقوق المعتقلين والسجناء. في أعقاب التماس قدّمته جمعية حقوق المواطن باسم سجين، ورد في ردّ النيابة العامة مؤخرا أنه سيتم نشر قرارات لجان إطلاق السراح، التي تبت في إطلاق سراح الأسرى المبكر. أعلنت سلطة السجون أن قسما من التعليمات فيما يتعلق بحقوق السجناء وواجباتهم، سيتم نشرها بعد نقلها إلى تعليمات مفوضيّة سلطة السجون. تواصل الجمعية متابعة الموضوع إلى أن يتم نشر كافة التعليمات، تماشيا مع التقييدات التي وردت في القانون. وقد قدّمت جمعية حقوق المواطن التماسا إداريا إلى المحكمة المركزيّة في تل-أبيب يافا، بواسطة برنامج حقوق الإنسان في جامعة تل-أبيب، طالبت فيه الكشف عن تفاصيل المناقصة الأولى التي نشرت لخصخصة أحد السجون في إسرائيل. رفضت المحكمة المركزيّة الالتماس وقامت الجمعية بالاستئناف على القرار إلى المحكمة العليا.



### نشر قائمة الجهات التي تتلقى الدعم المادي من وزارة الداخلية

في أعقاب التماس قدمته الجمعية إلى المحكمة العليا، نُشرت قائمة المؤسسات التي تتمتع بالدعم المادي من وزارة الداخلية، بما في ذلك المبالغ المحددة. (2000)

### نشر اللوائح القانونية الداخلية لسلطة السجون

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن تمّ نشر اللوائح القانونية الداخلية لسلطة السجون التي تتضمن حقوق السجناء وواجباتهم، فيما عدا تلك المتعلقة بالأمن. (2000)

# حريّة التنقّل



## حواجز في اللد

إبراهيم الطوري. تصوير: يوآب ليف

في شهر أيار من عام 2004، فرضت شرطة إسرائيل "طوقا أمنيا بوليسيا" على سكان حي برديس شنير في مدينة اللد، إذ وضعت الشرطة حاجزا عند مدخل المدينة وأغلقت الطرقات الالتفافية للحي بواسطة حواجز الباطون وأكوام التراب. وقامت الشرطة بتأخير الخارجين من الحي والداخلين إليه واستجوابهم. واتضح لسكان اللد أن الشرطة قامت بإغلاق المزيد من الأحياء العربيّة في نطاق الحملة البوليسية بهدف محاربة ظاهرة المخدرات.

طلبت الشرطة من الداخلين إلى الحي ومن الخارجين منه إظهار بطاقة الهويّة وتبرير دخولهم أو خروجهم من الحي. لجأ سكان الحي للسيد إبراهيم الطوري، رئيس لجنة الحي، وتذمّروا من التأخيرات والاستجوابات والتفتيشات المهينة عند مدخل الحي. بعد توجّه السيد الطوري إلى جمعية حقوق المواطن، قامت الأخيرة بتقديم التماسٍ إلى المحكمة العليا باسم إبراهيم الطوري وعارف محارب– عضو بلديّة اللد وسكان آخرين. طالبت الجمعية المحكمة بإصدار أمر للشرطة يقضي بإزالة الحواجز التي تمس بحقوق السكان الأساسيّة في حريّة التنقل والخصوصيّة والحريّة والكرامة والمساواة. جاء في الالتماس أن محاربة ظاهرة المخدرات هو أمر جيد بحد ذاته إلا أنه لا يعني فرض التقييدات على مناطق واسعة وعدم احترام حقوق الإنسان الأساسيّة.

في أعقاب تقديم الالتماس، طرأ تحسّن طفيف على تعامل الشرطة مع المواطنين على الحواجز وبدأت الشرطة بإزالة الحواجز وبقي اليوم حاجز واحد. ما زال الالتماس قيد النظر.

## أطلق سراحه، ولكنّه ليس حرا

بعد أن أنهى مردخاي فأنونو فترة محكوميته وخرج من السجن، منعته السلطات الإسرائيليّة من السفر إلى خارج البلاد وفرضت عليه تقييدات شديدة وصارمة، تحدّ من حريته في التنقل ومن حريته الشخصيّة. تم فرض هذه التقييدات استنادا إلى تشريعات الطوارئ. في أعقاب ذلك، قدّمت جمعية حقوق المواطن التماسا إلى المحكمة العليا باسم مردخاي فأنونو، جاء فيه أن التقييدات التي فُرضت عليه، بما في ذلك منعه من الاتصال مع مواطنين أجانب وإجباره على تقديم تقرير عن تحركاته، تفرض عليه "تحديد مكان سكناه" وعزلا اجتماعيا. وجاء أيضًا أنه في ضوء العزل الذي فُرض عليه من المجتمع الإسرائيلي فإن منعه من السفر إلى الخارج سيجعل عملية بناء حياته من جديد مستحيلة. كذلك شددت جمعية حقوق المواطن على عدم وجود أي أساس لادعاء الدولة حول المس بأمن الدولة، لأنه ليس بحيازة فأنونو أي معلومات عدا عن تلك التي كشف النقاب عنها في الثمانينيات، والتي انحصرت في المجال الذي كان يعمل فيه، ونشرت فيما بعد. رفضت المحكمة العليا الالتماس، وجاء في قرارها أن تشريعات الطوارئ ضروريّة في بعض الأحيان للحفاظ على أمن الدولة، بالرغم من مسها بحقوق الفرد وبمبادئ النظام الديموقراطي.

# الحقوق في الإجراء الجنائي

لا تفصل جدران السجن بين السجين وحقوقه الإنسانيّة، فالحقوق الأساسيّة محفوظة لمن خالف القانون وللمتهم وللمشتبه به الذين يعتبرون أبرياء حتى تثبت إدانتهم. تعمل جمعية حقوق المواطن من أجل منع استعمال الصلاحيّات الواسعة التي تتمتع بها أجهزة تنفيذ القانون بشكل يمس بالحقوق الأساسيّة لمن يخضع لهذه الأجهزة. تعالج جمعية حقوق المواطن شكاوى يوجهها السجناء والمعتقلون لخط الطوارئ، حول ظروف اعتقالهم وحقوقهم داخل السجون والمعتقلات.

تعمل جمعية حقوق المواطن في مجال التشريع من أجل تقليص المس غير المبرر وغير المعقول بحقوق المشتبه بهم والمتهمين ومن تمت إدانتهم، وذلك بواسطة تقديم الاستشارات والمواقف والمشاركة في جلسات لجان الكنيست. على سبيل المثال، في أعقاب الملاحظات التي قدمتها الجمعية على اقتراح القانون القاضي بإقامة مجمّع دي. إن. إي (DNA)، طرأ تحسّن طفيف على حدّة القانون وعلى مدى مسه بالخصوصيّة، كذلك، في أعقاب تدخّل جمعية حقوق المواطن تمّ إدخال تغييرات مهمة على اقتراح القانون، الذي منح في البداية الدولة صلاحيات واسعة تمس بحقوق المشتبه بهم في عمليّات "إرهابيّة"؛ بالإضافة إلى ذلك تم تمديد القانون الذي يمنع استضافة الفلسطينيين الذين يمكثون دون تصريح في الدولة ويمنع نقلهم من مكان إلى آخر وتشغيلهم، لمدة سنة واحدة فقط بدل تحويله إلى قانون دائم، وتمّ إدخال التغييرات على نص القانون الذي يقضي بخصخصة السجون بحيث قلل المس بحقوق السجناء نتيجة للخصخصة. تتابع جمعية حقوق المواطن رصد اقتراحات القوانين الحكوميّة التي تسعى إلى سن قوانين أساسيّة تمنع لقاء السجين بمحام، بعد أن تم إلغاء إحدى التعليمات التي قضت بذلك في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن.

# عن القوّة والمسؤوليّة

## تثقيف حول حقوق الإنسان في الشرطة وسلطة السجون

يجري قسم التربيّة في الجمعية العديد من الفعاليّات للشرطة ولسلطة السجون من أجل تثقيفهم حول مجال حقوق الإنسان. ففي السنة والنصف الأخيرة عقد قسم التربية عشرات ورشات عمل بمناسبة يوم حقوق الإنسان العالمي وبمناسبات أخرى، وقد شارك المئات في هذه الورشات. على سبيل المثال، شارك المرشدون في قسم الإرشاد في سلطة السجون في الدورات الاستكمالية التي تناولت المشاكل التي يصادفها السجّان خلال عمله، مثل استعمال القوّة وتفتيش السجناء وحقوق السجناء. شارك أفراد الشرطة في ورشات تناولت موضوع التحقيقات والاعتقالات والتفتيش. بواسطة ربط حقوق الإنسان في بيئة المشاركين الشخصيّة، تطوّر لديهم حوار داخلي حول الالتزام بالحفاظ على حقوق الإنسان وحول المسؤوليّة الملقاة على عاتق أفراد الشرطة والسجانين. كما ويتم تخصيص بعض الفعاليّات التثقيفيّة للضباط، افتراضًا بأن خلق التزام قوي لحقوق الإنسان لديهم سيكون قدوة لأفراد الشرطة وللسجانين.



### انتزاع الاعترافات بوسائل غير قانونية

أطلقت المحكمة سراح ثلاثة من سكان كفركنّا وفرضت عليهم الإقامة الجبريّة، بعد أن كانوا قد اعتقلوا بشبهة التورط في مقتل الجندي أوليغ شايحط. نشرت وسائل الإعلام، في حينه، أنباء مفادها أن محققي الشرطة قاموا بانتزاع الاعترافات من المعتقلين الثلاثة بوسائل غير قانونيّة. في أعقاب ذلك، توجهّت جمعية حقوق المواطن إلى وزير الأمن الداخلي وإلى وزير العدل وطالبتهما بتطبيق قانون التحقيق مع المشتبهين على الفور والذي يلزم توثيق التحقيقات التي يجريها أفراد الشرطة بشكل منظم. أشارت جمعية حقوق المواطن أن هذا الحادث الخطير، الذي سلبت حريّة المشتبه بهم في أعقابه لفترة طويلة، ينضم للحالات السابقة التي أدين فيها أشخاص على أساس اعتراف انتزع منهم بالقوة وبشكل غير قانوني.

### "خلفيّة جنائيّة"

تشتمل المعلومات الجنائيّة عن أي شخص على سجلين: الأول هو السجل الجنائي الذي يحتوي على معلومات فيما يتعلق بالإدانات السابقة للشخص التي لم يتم شطبها بعد أو تقادمت، والسجل الشرَطي الذي يحتوي على معلومات حول المخالفات التي تم شطبها أو تقادمت، وعلى الملفات الجنائية التي هي قيد النظر والملفات الجنائية التي تم إقفالها. في الآونة الأخيرة، توجّه العديد من العمّال والمرشحين للعمل إلى الجمعية، حيث طلب منهم مشغلوهم نسخة عن سجلاتهم الجنائية والشرَطية. اقترحت جمعية حقوق المواطن في الملاحظات التي قدّمتها قبل طرح اقتراح القانون على طاولة الحكومة للتصويت عليه، حلا وسطا، بهدف الموازنة بين حق الإنسان في الإطلاع على المعلومات التي تخصّه وبين ميل المشغلين لاستغلال هذا الحق، فاقترحت الجمعية تمكين الأفراد من معاينة السجل الجنائي بشكل دائم ومعاينة السجل الشرَطي في مركز الشرطة فقط، إلا في الحالات النادرة.

### حق اللقاء بمحام

يحق للسجناء وللمعتقلين اللقاء بمحاميهم في ظروف معقولة وبشكل منتظم. ورد هذا الحق في المعاهدات الدوليّة، ويؤدي سلبه إلى المس بحق التوجه إلى القضاء وحق السجناء والمعتقلين بتلقي الخدمات القانونيّة الجيدة. في عام 2004، وفي أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن بالتعاون مع مؤسسات أخرى في هذا الصدد، أصدرت المحكمة العليا قرارا يُعتبر سابقة قضائية جاء فيه ما يلي:

حق اللقاء بمحام محفوظ للسجين وللمعتقل حتى وإن أضربوا عن الطعّام؛

تم إلغاء البند الذي سمح بمنع لقاء المعتقل حتى انتهاء الإجراءات، السجين المحكوم عليه، المعتقل الإداري والمقاتل غير القانوني، بمحام؛

أجريت الترتيبات اللازمة من أجل تمكين السجينات السياسيات من اللقاء بمحام في سجن "نفي تيرتسا". (2004)

## سرير لكل سجين

قدّمت جمعية حقوق المواطن وجمعية "أطباء لحقوق الإنسان" التماسا إلى المحكمة العليا، بواسطة برنامج حقوق الإنسان في جامعة تل-أبيب، وطالبتا فيه توفير سرير لكل سجين. يُذكر أن السجناء في السجون الإسرائيلية يعانون من اكتظاظ شديد في السجون، وينام بعضهم على الأرض بسبب نقص الأسرّة.

## التعليم – حق وليس امتياز

طالبت السجينات السياسيّات المسجونات في سجن "هشارون"، بالتقدّم لامتحانات التوجيهي التابعة لوزارة التعليم الفلسطينيّة، إلا أن إدارة السجن أعلمت السجينات، قبل أسبوعين من موعد الامتحانات، بأنها ستسمح لبعض السجينات فقط بالتقدم للامتحانات. جاء في قرار المحكمة المركزيّة في تل-أبيب يافا، في الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن باسم السجينات، الذي تم إصداره قبل يوم واحد من موعد الامتحانات، أن الحق في التعليم هو بمثابة امتياز وعليه تستطيع إدارة السجن انتزاعه من السجناء كوسيلة عقاب. في أعقاب هذا القرار استأنفت الجمعية إلى المحكمة العليا وطالبت بالسماح للسجينات بالتقدم لامتحانات التوجيهي في موعد خاص، وشددت في الالتماس أن حق السجناء في التعليم هو حق أساسي ورد في قرارات المحكمة العليا السابقة وفي قرارات الأمم المتحدة. قبل قضاة المحكمة العليا استئناف الجمعية وكتبوا في القرار أن حق السجناء في التعليم هو ليس امتيازًا وأمروا سلطة السجون بإعادة النظر في قرارها. وعليه، صادقت سلطة السجون على طلبات السجينات، ومن المتوقع أن تتقدّم السجينات للامتحانات في شهر حزيران من عام 2006.

## استعمال سيء لموقع الإنترنت التابع لسلطة السجون

نشرت سلطة السجون أخبارًا تمس بخصوصيّة السجناء على موقع الإنترنت التابع لها، من خلال استعمال سيء للمعلومات الشخصيّة عن السجناء. وبهذا أخلّت سلطة السجون بواجبها الذي يفرض عليها التعامل مع السجناء بمهنيّة مطلقة. أرسلت جمعية حقوق المواطن رسالة احتجاجية إلى سلطة السجون على هذا النشر وتواصل الجمعية متابعة الموضوع.

## العلاقات العائليّة

الزواج وإقامة العلاقات العائليّة والحفاظ عليها هي حقوق طبيعيّة لكل إنسان بما في ذلك السجين. مثلت جمعية حقوق المواطن بغئال عمير عندما طالب الدولة بالسماح له بالزواج. وفي أعقاب التماسين قدمتهما جمعية حقوق المواطن إلى المحاكم المركزيّة، سمحت سلطة السجون للشيخ رائد صلاح، زعيم الحركة الإسلاميّة، بمعانقة طفله خلال زيارة عائلته له في السجن. كذلك في أعقاب تدخل جمعية حقوق المواطن قلصت سلطة السجون فترة منع الزيارات العائليّة التي فرضتها على عدد من السجينات السياسيات من ستة أشهر إلى شهر واحد.



## الإضراب عن الطعام مسموح

في أعقاب التماس إداري قدمته جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة المركزيّة، توقفت سلطة السجون عن معاقبة أسير في سجن "أيالون" بسبب إضرابه عن الطعام الذي استمر عدة أشهر احتجاجًا على إدانته. وكانت سلطة السجون قد وضعته في الحبس الانفرادي عقابًا على إضرابه عن الطعام. (2003)

## التعذيب ممنوع!!

في أعقاب نضال دام سنوات خاضته جمعية حقوق المواطن، محامون ومؤسسات أخرى تُعنى بحقوق الإنسان، قررت المحكمة العليا أن استعمال الوسائل الجسديّة في غرف التحقيق التابعة لجهاز المخابرات العام ("الشاباك") هو غير قانوني، ومنعت المحكمة العليا التعذيب في غرف التحقيق. (1999)

# المكانة المدنيّة والحياة العائليّة

يرافق موظفو دائرة تسجيل السكان، سكان الدولة منذ ولادتهم وحتى وفاتهم، فهم يديرون السجل السكاني، يصدرون شهادات الولادة وشهادات الوفاة وبطاقات الهويّة وجوازات السفر. لديهم الصلاحيّة في تحديد من يمكنه الدخول إلى إسرائيل ومن يطرد منها، كذلك يقومون بوضع أنظمة لترتيب المكانة القانونيّة للأجانب في إسرائيل. تعتبر دائرة تسجيل السكان نفسها "حامي الحمى"، الملقى على عاتقه حماية الطابع اليهودي لدولة إسرائيل. ولّدت هذه السياسة التمييز والانتهاكات لحقوق الإنسان، وبالأساس الحق في الحياة العائليّة والحق في الإجراء العادل والحق في الكرامة – للأشخاص غير اليهود ولمواطنين في الدولة، اختاروا شركاء حياتهم من دول أخرى وبحق أولادهم.

في شهر تشرين الأول من عام 2004، أصدرت جمعية حقوق المواطن تقريراً تحت عنوان "المستوزرون– انتهاك حقوق الإنسان من قبل دائرة تسجيل السكان". واستعرض التقرير المشاق التي يتعرّض لها السكان وكشف الوسائل البيروقراطيّة التي يستخدمها موظفو وزارة الداخلية مع متلقي الخدمات. تم توزيع التقرير بشكل واسع وبالأخص لجميع متخذي القرارات وكان له صدى إعلامي كبير.

في أعقاب توجهات كثيرة من مواطني دول الإتحاد السوفييتي سابقًا، قررت جمعية حقوق المواطن تكثيف العلاقة مع الروس الموجودون في البلاد لكي توفر لهم المعلومات والوسائل للدفاع عن حقوقهم. قامت الجمعية باستئجار خدمات خبير لتنظيم المؤتمرات والفعاليّات الجماهيريّة للجمهور الروسي ولتطوير علاقات الجمعية بوسائل الإعلام باللغة الروسية.

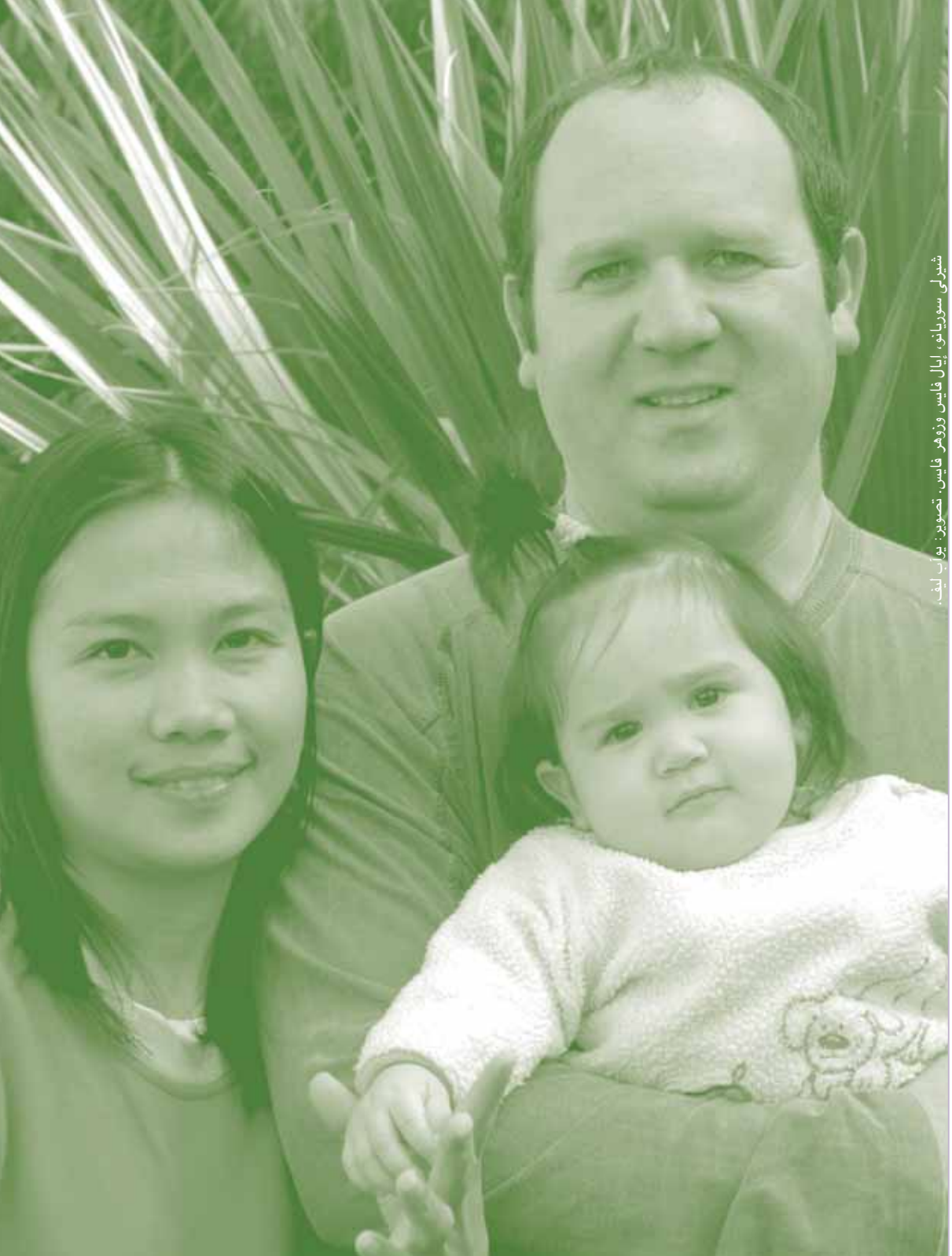

شيرلي سوريانو، إيال فايس وزوهر فايس. تصوير: يوآب لئف.

## **تسجيل طفلة** لأب إسرائيلي ولأم أجنبيّة

تعرّف إيال فايس وهو مواطن إسرائيلي، على شيرلي سوريانو في أواخر عام 2002. وكانت شيرلي وهي مواطنة أجنبية قد قدِمت من الفلبين بعد أن حصلت على تصريح عمل في مجال التمريض. بعد مدة وجيزة انتقلا للسكن معا في رمات–غان. عندما قرر إيال وشيرلي الزواج، اضطرا إلى التوجه إلى دائرة تسجيل السكان في رمات–غان وتقديم طلب "إنتر–فيزا" (تأشيرة لمغادرة إسرائيل والعودة إليها) لصالح شيرلي، وذلك ليتمكنا من مغادرة البلاد وعقد الزواج إذ لا يمكنهم عقد الزواج في إسرائيل لاختلاف ديانتيهما. لذلك، قدّما إلى الدائرة كتابا يصف ظروف تعرّفهما على بعضهما البعض وإثباتات لعيشهما المشترك (صور، حسابات، عقد إيجار وما إلى ذلك). استمرت معالجة طلبهما وقتا طويلا، وفي شهر حزيران من عام 2004، ولدت ابنتهما.

وعندما توجه الزوجان إلى دائرة تسجيل السكان لتسجيل ابنتهما في السجل السكاني، رفض موظفو الدائرة في رمات–غان تسجيل زوهر على أنها ابنة إيال، فبقيت معدومة الجنسية. اتضح لهما أن وزارة الداخلية لا تسجل الأولاد الذين والدهم يحمل الجنسيّة الإسرائيليّة ووالدتهم أجنبيّة إذا لم يكن هناك عقد زواج أو إذا لم تعترف وزارة الداخلية بزواجهما. بهدف تسجيل ابنتهما في السجل السكاني، طولب إيال بإثبات أبويته لزوهر، بواسطة قرار حكم تصريحي من المحكمة، وذلك استنادا إلى فحص وراثي. شعر إيال وشيرلي بالإهانة إذ أنهما توجها إلى وزارة الداخلية مرارا وتكرارا قبل ولادة ابنتهما لكي تمنحهما الوزارة تصريح بالخروج من البلاد لعقد الزواج وقدما للوزارة الأوراق والمستندات المطلوبة لإثبات حياتهما المشتركة. كذلك فإن استصدار قرار حكم تصريحي من المحكمة وإجراء الفحص الوراثي سيكلفهما مبالغ طائلة.

بقيت زوهر، إبنتهما، معدومة الجنسيّة: فلم تحصل على رقم هوية ولم يتم تسجيلها في السجل السكاني، وقد اضطر إيال وشيرلي لتمويل التكاليف الصحيّة لزوهر، إذ أنها لم تكن مؤمنّة بواسطة التأمين الصحي.

توجه إيال وشيرلي إلى جمعية حقوق المواطن، وقامت الجمعية بدورها بالتوجه إلى وزارة الداخلية وبادرت إلى نشر قصتهما في صحيفة "هآرتس" ولكن دون جدوى. تدخل وزير الداخلية، أبراهام بوراز لكي يتم تسجيل زوهر، إلا أن الدائرة القانونية في وزارة الداخلية لم تتنازل عن مطلبها. في نهاية المطاف قدمت الجمعية التماسا إلى المحكمة العليا باسم إيال وشيرلي، وتمّ تسجيل الطفلة في شهر تشرين الثاني من عام 2004، فقط، وقد بلغت من العمر خمسة أشهر.

ما زالت مسألة تسجيل الأولاد الذين أحد والديهم أجنبي معلقة في المحكمة العليا.

## المطالبة بوثائق يستحيل الحصول عليها

عمليّة الحصول على مكانة في إسرائيل هي عمليّة طويلة ومعقدة، يضطر الزوجان خلالها إلى إجراء الفحوص المختلفة على مدار 5 سنوات. يُطلب من الأزواج استصدار المستندات المختلفة لإثبات العلاقة بينهما ولإثبات كون مركز حياتهم في إسرائيل وعدم وجود أي منع "أمني" أو جنائي لمنحهما المكانة.

أحيانا، تطلب وزارة الداخلية من الأزواج استصدار مستندات يستحيل الحصول عليها. على سبيل المثال، قدمت جمعية حقوق المواطن التماسًا باسم مواطن من إرتريا، وجد صعوبة في الحصول على شهادة حسن سلوك وشهادة عزوبية بسبب تكاليف استصدار مثل هذه المستندات في إرتريا. في أعقاب الالتماس حصل مقدم الالتماس على مكانة في إسرائيل دون أن يجلب المستندات. قدمت جمعية حقوق المواطن التماسا آخر باسم مواطن مصري وجد صعوبة في استصدار شهادة استقامة من السلطات المصريّة لأن الأخيرة تلاحقه بسبب زواجه من مواطنة إسرائيلية. طالبت جمعية حقوق المواطن في الالتماس الذي ما زال قيد النظر، إعفاء طالبي المكانة في إسرائيل من جلب الوثائق من السلطات الأجنبيّة في الحالات التي يستحيل استصدارها أو في الحالات التي يصعب استصدارها.

## هل تريدين مكانة قانونية في إسرائيل ؟ سلمي أقرباءك

تزوج (ي) وهو من سكان إسرائيل من (ط) وهي مواطنة إثيوبية وقدّما طلبا إلى وزارة الداخلية بهدف الحصول على الجنسيّة. في أول الأمر استجابت وزارة الداخلية لطلب الزوجين ومنحت (ط) تصريحات للمكوث في إسرائيل والعمل فيها، إلا أنها وبعد فترة وجيزة توقفت عن معالجة طلب الزوجين واشترطت متابعة عملية التجنس لـ (ط) بمغادرة أخيها وابنة عمتها إسرائيل، اللذان يمكثان بشكل غير قانوني، أو تسليمهما للسلطات. قدّمت جمعية حقوق المواطن التماسا إداريا باسم (ي) و(ط) إلى المحكمة المركزيّة في القدس، ضد سياسة وزارة الداخلية غير القانونية التي تشترط معالجة الطلب بتسليم الأقارب. في أعقاب تقديم الالتماس تراجعت وزارة الداخلية عن مطلبها. رغم ذلك، أوردت المحكمة في قرارها أنه في حال تكررت هذه الحالات فلا مناص من إصدار قرار مبدئي في القضيّة.

### مكانة للأزواج الأجانب مواطني دولة عربيّة

في أعقاب التماس قدّمته جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا ألغيت التعليمات الجارفة التي أصدرها رئيس الحكومة لجهاز المخابرات العام ("الشاباك") والتي تقضي بمنع منح التصريحات الأمنية لمواطني الدول العربية المتزوجين من مواطنين إسرائيليين، في إطار عملية ترتيب المكانة في إسرائيل. أبلغت الدولة المحكمة بأنها ستقوم بفحص كل طلب على حدة، ولن تقوم برفض هذه الطلبات بشكل جارف. (2005)

### "رسوم المكوث الزائد"

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا، توقفت وزارة الداخلية عن اشتراط توفير الخدمات للذين مكثوا في إسرائيل بصورة غير قانونيّة بدفع "رسوم المكوث الزائد" التي لم يتم تقديم أية خدمة مقابلها، وهي عمليا غرامة غير قانونية. (2004)

## القائمة السوداء

"الممنوعون من معالجة شؤونهم" هم مواطنون ومقيمون يشكك موظفو دائرة تسجيل السكان بأن تسجيلهم في السجل السكاني غير صحيح، أو أنهم يشككون بأنهم قد حصلوا على مكانتهم في إسرائيل عن طريق الغش. تهدف هذه السياسة إلى الضغط على طالبي الخدمة ليضطروا إلى قبول موقف موظفي دائرة تسجيل السكان. على سبيل المثال، امتنعت وزارة الداخلية عن تقديم الخدمات لامرأة من الاتحاد السوفييتي سابقا، بما في ذلك إصدار جواز سفر وتغيير عنوانها، لمدة سبع سنوات لأن وزارة الداخلية شككت في أن زواجها من رجل يهودي كان زواجا مزيفا. في عام 2004 فقط، وبعد أن توجهت جمعية حقوق المواطن بشأنها، وافقت وزارة الداخلية على تقديم الخدمات للمرأة.

قدمت جمعية حقوق المواطن التماسًا إلى المحكمة العليا لإبطال سياسة الامتناع عن تقديم الخدمات في عام 2002، وطلبت المحكمة العليا من وزارة الداخلية، المرة تلو الأخرى، تغيير هذه السياسة وتحديد الظروف التي تمتنع فيها وزارة الداخلية عن تقديم الخدمات وما هي الخدمات التي ستمتنع الوزارة عن تقديمها في كل حالة. في عام 2004، قدمت جمعية حقوق المواطن التماسا مصححا، بعد أن اتضح أن التعليمات الداخلية التي أصدرتها وزارة الداخلية بهذا الصدد لم تحلّ المشاكل. وأمرت المحكمة الطرفين (وزارة الداخلية والجمعية) بالتفاوض لكي يتوصلا لتعليمات مقبولة لدى الطرفين.

## مكانة للأولاد

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن عام 1998، بدأت وزارة الداخلية بإرجاع بطاقات هوية كانت قد انتزعتها من نساء عربيات مواطنات في الدولة، بعد أن تزوجن من سكان الأراضي المحتلة. كان من المفروض أن يحصل أولادهن على المواطنة والوثائق المختلفة لأنهم يُعتبرون مواطنين حسب القانون. إلا أن جمعية حقوق المواطن ما زالت تتلقى الشكاوى، حتى اليوم، بخصوص أولاد لم يحصلوا على بطاقات هوية إسرائيلية بعد. على سبيل المثال، قامت السلطات الإسرائيلية باعتقال ستة أولاد لمواطنة إسرائيلية أعيدت لها جنسيتها وطردتهم إلى الأراضي المحتلة المرة تلو الأخرى. بعد تدخل الجمعية حصل هؤلاء الأولاد على بطاقات هوية الإسرائيلية.

تعالج جمعية حقوق المواطن أيضا توجهات من سكان النقب البدو الذين لم يحصلوا على مكانة رسمية في إسرائيل بسبب الظروف التاريخية والبيروقراطية التي واجهوها في وزارة الداخلية. لا يستحق هؤلاء الحقوق الاجتماعية والتأمين الصحي الحكومي لافتقادهم للمكانة الرسمية في الدولة. قدمت جمعية حقوق المواطن التماسا إلى المحكمة المركزية في بئر السبع، باسم أحد السكان الدائمين وزوجته وأولاده الذين لا يتمتعون بمكانة رسمية. ولدت الزوجة لعائلة لا تتمتع بالمكانة الرسميّة ولم يتم تسجيلها في السجل السكاني ولم تحصل على أية شهادة. ترفض وزارة الداخلية معالجة أمرها بسبب عدم حيازتها على أي بطاقة تعريف.

האגודה לזכויות האזרח בישראל

تصميم الإعلان: إيما أوسطلين



# المهاجرون طلبا للعمل

## ليسوا بنات أحد

(أ) البالغة من العمر 17 سنة، وصلت إلى إسرائيل مع والدها من غانا. كانت والدتها قد هجرتها وهي طفلة. بعد فترة من مكوثها مع والدها في إسرائيل، توفي والدها وبقيت لوحدها. (س) وصلت إلى إسرائيل مع والدتها من غانا وبقيت لوحدها بعد أن هجرتها أمها وسافرت إلى كندا حيث يسكن والد (س). أصدرت السلطات الإسرائيلية قرارا بطرد البنتين إلى غانا بالرغم من عدم وجود أي اتصال مع عائلتيهما. قدّمت جمعية حقوق المواطن والمركز لمساعدة العمال الأجانب التماسا إداريا إلى المحكمة المركزية في تل-أبيب يافا باسم البنتين. وشدد الالتماس على الميثاق الدولي لحقوق الطفل وعلى واجب الدولة تجاه الأطفال دون الثامنة عشر المهجورين وأخذ مصلحة الطفل بعين الاعتبار. رفضت المحكمة المركزية الالتماس، فقامت الجمعية والمركز لمساعدة العمال الأجانب بالاستئناف على هذا القرار إلى المحكمة العليا.

### اللقاء مع محام في المطار

قامت الدولة بتحضير تعليمات جديدة، في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن والمركز لمساعدة العمال الأجانب، يستطيع بموجبها من أصدرت ضدّه الدولة أمرا بالطرد، لقاء محام في المطار (وفقا لتحديدات مختلفة). (2005)

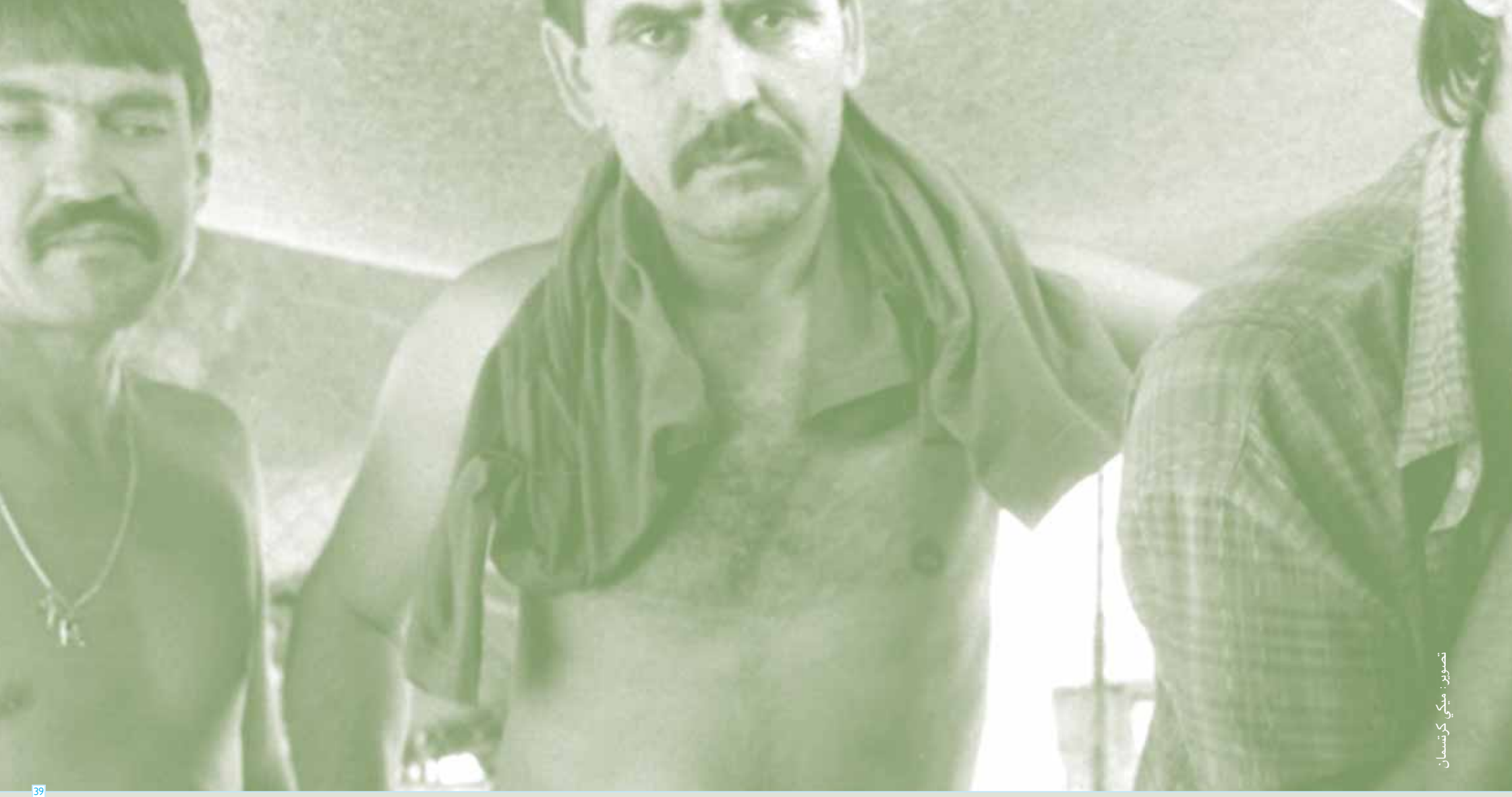

تصوير: ميكي كرتسمان



### تحسين الظروف في محكمة احتجاز الأجانب

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن والمركز لمساعدة العمال الأجانب عام 2002، طرأت تغييرات على ظروف في المحكمة احتجاز الأجانب التي تبحث في أمر المواطنين الأجانب الذين أصدر بحقهم أمر بالطرد من إسرائيل، فقد انتقلت المسؤولية على المحكمة من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل وتم تحديد عدد المعتقلين الذين يمثلون أمامها لـ 30 شخصا في اليوم وتم تقصير الفترة ما بين اعتقال الشخص وإحضاره إلى المحكمة من 14 يوما إلى 4 أيام (ما عدا في حالات شاذة). ما زال الالتماس قيد النظر، حيث طالب بإبطال بنود في قانون الدخول إلى إسرائيل تتعلق باعتقال الماكثين غير القانونيين في إسرائيل وتناقض هذه البنود قانون الأساس: كرامة الإنسان وحريته. (2004)

### التأمين الوطني للعمّال الأجانب

في أعقاب التماس قدّمته جمعية حقوق المواطن بالتعاون مع مؤسسات أخرى، تعهدت مؤسسة التأمين الوطني بتمويل الخدمات الصحيّة لمتضرري حوادث العمل من العمّال الأجانب ومنح الولادة وتكاليف المستشفى للوالدات. وتعهدت مؤسسة التأمين الوطني أيضا بدفع سائر المستحقات للعمال الذين ينوون مغادرة إسرائيل. (2003)

### تأمين صحي لأولاد العمّال الأجانب

بعد نضال طويل خاضته جمعية حقوق المواطن وجمعية "أطباء لحقوق الإنسان" والمجلس القومي لسلامة الطفل، يسري الآن ترتيب خاص بالنسبة للتأمين الصحي لأولاد العمال الأجانب. وفق هذا الترتيب، يؤمّن صندوق المرضى "مئوحيدت" الأولاد بعد أن يقوم ذووهم بتسجيلهم ودفع مبلغ شهري للتأمين الصحي. (2001)

# التحالفات

تشارك جمعية حقوق المواطن في تحالفات ومنتديات مختلفة، تشمل مجموعة من المنظمات بهدف النهوض بموضوع مشترك والوصول إلى أهداف مشتركة. تشارك الجمعية في التحالفات التالية:

منتدى تطبيق حقوق العمّال

التحالف للنهوض بحقوق السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية

لجنة العمل فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصيّة للنساء العربيّات

منتدى "معًا – من أجل النقب والنمو والمساواة" للنهوض بحقوق سكان القرى غير المعترف بها في النقب

منتدى الأراضي للحفاظ على قيم التوزيع العادل فيما يتعلق بأراضي الدولة

منتدى دفع الاختيار الحر بموضوع الزواج في إسرائيل قدما

منتدى نساء لميزانيّة عادلة

منتدى الإصلاحات في مجال المكوث الجبري في المصحات النفسيّة

التحالف لإقامة مفوضيّة (مندوبية) حقوق الإنسان في إسرائيل

التحالف للنضال ضد التجارة بالنساء

التحالف لدفع التعليم الخاص في الوسط العربي قدما

التحالف لدفع سن قانون أساس للحقوق الاجتماعية قدما

## خط الطوارئ لحقوق الإنسان
## 1-700-700-960

يعالج خط الطوارئ توجهات وشكاوى الجمهور بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان، وهو وسيلة ضروريّة للتواصل بين الجمعية وبين الجمهور. يعمل في قسم توجهّات الجمهور في القدس وتل-أبيب وحيفا، عشرات المتطوعين المخلصين لقضايا حقوق الإنسان. يستقبل الطاقم توجهّات يوميّة **عن طريق الهاتف، البريد وموقع الإنترنت التابع للجمعية** ويقدّم للمتوجهين الاستشارة، التوجيه والمساعدة. يستقبل خط الطوارئ مئات التوجهّات شهريا تتعلق بمواضيع متنوعة: التمييز على أساس الانتماء القومي، السن، الجنس والحالة الشخصية، مشاكل أمام وزارة الداخلية، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، المكوث الجبري في المصحات النفسية وغيرها. يتم معالجة توجهّات السجناء عن طريق خط خاص، يتم تفعيله مرة في الأسبوع. تستقبل الجمعية الشكاوى والتوجهّات على أنواعها، حتى تلك التي لا تخص مجالات عمل الجمعية، وفي هذه الحالات يقوم متطوعو توجهات الجمهور بالتوجيه إلى الأطر والجهات الملائمة.

# مركز المعلومات

يجمع مركز المعلومات في جمعية حقوق المواطن معلومات عن حقوق الإنسان في إسرائيل وينشرها للجمهور. يقوم المركز بتوفير المعلومات حول موضوع حقوق الإنسان لتلبية احتياجات عمل الجمعية، ويردّ على الطلبات المقدمة للحصول على المعلومات من قبل طلاب الجامعات والمدارس، مؤسسات حقوق الإنسان والصحافيين من البلاد والخارج، أعضاء الكنيست، المعلمين والمحاضرين. يضم المركز مكتبة كبيرة ومميزة، مجمع وثائق كبير وموقع إنترنت شامل باللغة العبرية، العربية والإنجليزية. يصدر المركز تقارير مفصلة حول مسائل مختلفة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة.

موقع جمعية حقوق المواطن على الإنترنت: www.acri.org.il. يتم تحديثه يوميا ويحتوي على معلومات كثيرة ومتنوعة. يستطيع زائرو الموقع الوصول إلى التقارير والنشرات التي تصدرها الجمعية، الالتماسات وقرارات الحكم، المقالات، مواثيق دوليّة وروابط ذات قيمة إلى مواقع تحتوي على معلومات حول موضوع حقوق الإنسان. كذلك يحتوي الموقع على النسخة الأخيرة والكاملة من "مرشد المواطن". بدأ مركز المعلومات عام 2005 بإصدار نشرة إلكترونية شهرية حول فعاليات جمعية حقوق المواطن.

# إصدارات جديدة

## حقوق الإنسان في إسرائيل – الوضع القائم 2004

تصدر جمعية حقوق المواطن كل سنة صورة عن الوضع القائم الذي يرصد التطورات الأخيرة في مجال حقوق الإنسان في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. يركّز التقرير هذه السنة على انتهاكات حقوق العمّال وطالبي العمل وانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وعلى التمييز بحق الأقلية العربية.

كتابة: نعماه يشوفي

## حقوق أو لا تكون – كتاب فعاليّات:

### مرشد لكل معلّم في موضوع حقوق الإنسان

كتاب إرشاد للمعلمين في المدارس ما فوق الابتدائية وفي المدارس الإعداديّة. يحتوي الكتاب على فصول نظرية عن حقوق الإنسان وعن التربية من أجل الالتزام بحقوق الإنسان، ومجمّع فعاليّات واقتراحات مواضيع لإجراء حوار في الصف.

## المستوزرون

تقرير شامل حول انتهاك دائرة تسجيل السكان في وزارة الداخلية لحقوق الإنسان.

كتابة: المحامي عوديد فيلر

تحرير: نعماه يشوفي

## مرشد المواطن إصدار 2004

نسخة محدثة لمرشد المواطن الذي يحتوي على شرح مقتضب عن معظم حقوق وواجبات المواطنين في إسرائيل والسبل لتحقيق هذه الحقوق والواجبات. كذلك يحتوي المرشد على عناوين مؤسسات وتنظيمات يمكن للفرد التوجه إليها طلبا للمساعدة، ويحتوي على مفتاح القوانين ذات الصلّة بكل فصل من فصول المرشد. يظهر المرشد بأكمله على موقع الإنترنت التابع للجمعية.

## حتى عندما تدوّي المدافع... حقوق الإنسان في أوقات الحرب

نشرة معلومات عن القانون الدولي الإنساني وعن واجب الدفاع عن المدنيين في أوقات النزاع المسلح.

كتابة: رونيت بيسو

# التثقيف حول حقوق الإنسان
## في الجهاز التربوي



يسود التوتر بين المجموعات المختلفة في الدولة: التوترات القومية، الدينية، الاجتماعية والطبقية. شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا حادًا في نسبة العنف في المجتمع الإسرائيلي وانخفاضا في نسبة مؤيدي المبادئ الديموقراطية بين أوساط اليهود في الدولة. على سبيل المثال، يشير أحد الأبحاث الذي أجري مؤخرًا في جامعة تل-أبيب أن ٪51 من الشباب اليهود يعتقدون أنه يجب منع العرب من ترشيح أنفسهم للكنيست و٪28 منهم يدعمون النشاطات الاحتجاجية غير القانونية واستخدام العنف بسبب خطة فك الارتباط. ترى جمعية حقوق المواطن أهميّة كبرى في تعزيز الركائز المدنية-الديموقراطية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان بين أوساط هذه المجموعات.

انطلاقًا من كون **الجهاز التعليمي هو قدوة للتعامل مع الاختلافات بين المجموعات على أنواعها،** تعمل جمعية حقوق المواطن من أجل ترسيخ مبادئ ولغة حقوق الإنسان في جهازي التعليم العربي والعبري وتخصيص مكان مركزي لحقوق الإنسان في مجالات التعليم كافة في الحياة المدرسيّة. سيكون هذا أساسًا لتطوير وتذويت المبادئ الديموقراطية وفي مقدمتها احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والالتزام بالدفاع عن هذه الحقوق.

يشارك مئات المعلمين وطلاب المدارس ومؤسسات التعليم العالي في **محاضرات وحوارات وورشات عمل،** ينظمها قسم التربية في جمعية حقوق المواطن تتناول مواضيع حقوق الإنسان. كذلك تشارك الجمعية للسنة الثالثة على التوالي في تنظيم دورة تعليم حقوق الإنسان في "سمينار هكيبوتسيم". تقدّم الجمعية استشارة ومساعدة لمؤسسات التعليم لمناسبة يوم حقوق الإنسان العالمي. على سبيل المثال، تنظم الجمعية كل سنة مباراة رسم للأولاد في مواضيع حقوق الإنسان وتنظم مؤتمرا حول مواضيع متعلقة بالتعليم في المجتمع العربي. تناول المؤتمر الأخير تأثير البرنامج الاقتصادي على الجهاز التعليمي.

يبذل طاقم قسم التربية في الجمعية جهوده لتطوير برامج تعليميّة تتطرق إلى مراحل حياة الشباب المختلفة، وستقوم جمعية حقوق المواطن بنشر الكتاب **"حقوق أو لا تكون – كتاب فعاليّات، مرشد لكل معلّم بموضوع حقوق الإنسان"**، وهو معد للمعلمات والمعلمين في المدارس الإعداديّة والثانوية ويتضمن الفصول التالية: فصول نظريّة عن حقوق الإنسان وعن تحفيز الشباب للقيام بفعاليات من أجل حقوق الإنسان ومجموعة فعاليات واقتراحات لإجراء حوارات في الصف وقائمة المصادر الموصى بها وروابط إلى مواقع على شبكة الإنترنت.

يعمل قسم التربية أيضًا مقابل الجهات الرسميّة من أجل ترسيخ التزام الجهاز التعليمي بمواضيع حقوق الإنسان. على سبيل المثال، بادرت الجمعية إلى إقامة **نقاش في لجنة التربية والتعليم** التابعة للكنيست بمناسبة يوم حقوق الإنسان العالمي. عرضت الجمعية موقفها حول أهميّة بناء برنامج تعليمي يهدف إلى ترسيخ الالتزام بحقوق الإنسان، وبما في ذلك، تخصيص الميزانيات وتأهيل المعلمين وتطوير المناهج التعليمية.

# التبرعات والمنح

تستقي الجمعية مواردها المادية من تبرعات أفراد ومؤسسات تجاريّة وصناديق دعم في إسرائيل والخارج.

الصندوق الجديد لإسرائيل هو المموّل الرئيسي لجمعية حقوق المواطن، وعليه، نقدم له جزيل الشكر.

في ما يلي بعض مصادر الدعم الأساسيّة للجمعية:

The New Israel Fund
The Ford Foundation
The Richard and Rhoda Goldman Fund
EED
The Jacob and Hilda Blaustein Foundation
Christian Aid
Diakonia
Global Ministries
The Naomi and Nehemia Cohen Foundation

ومن بين المؤسسات التجاريّة الإسرائيليّة التي قدمت الدعم لجمعية حقوق المواطن:

شركة "إسترونكس"
بنك "ديسكونت"
شركة "غيزا"
شركة "إيلي ليلي"
بنك العمّال
شركة "فلاينغ كارغو"

تبرع الفنانان يوسي بناي ويهوديت رافيتس للجمعية بواسطة عروض تم تكريس عائداتها لنشاطات الجمعية.
تبرع الفنان منشيه كديشمان للجمعية بتحفة فنيّة، تم تحريرها كإعلان وكبطاقة أرفقت بملحق صحيفة "هآرتس".

---

أرادت عائلة المحامي د. يشعياهو بارئيل إحياء ذكراه بما يتلاءم مع آرائه ومبادئه. واقترح ابنه البروفيسور دانييئل عميت، من مؤسسي جمعية حقوق المواطن، على أفراد عائلته التبرع للجمعية، وبهذا الشكل يقدمون المساعدة لدفع حقوق الإنسان قدما ولإحياء ذكرى عزيزهم. تم وضع لافتة لإحياء ذكرى د. بارئيل على مدخل مكاتب جمعية حقوق المواطن في القدس.

---

تتلقى الجمعية الدعم من صناديق وشركات وأفراد يطلبون عدم ذكر اسمهم. بودّنا أن نعبّر عن شكرنا على هذا الدعم.

تصميم الإعلان: ميناشي كديشمان

## أعمال من أجل حقوق الإنسان

في شهر حزيران من عام 2005 منحت جمعية حقوق المواطن وسام الأعمال من أجل حقوق الإنسان للعام 2005 لرجل الدعاية والإعلان زمير دحباش ولمكتب الدعاية والإعلان "يورو تل-أبيب" على مساعدتهم التطوعية لأهداف اجتماعية كثيرة ومن بينها فعاليّات جمعية حقوق المواطن.

الخبّاز إيرز كومروفسكي، من أصحاب شبكة "ليحيم إيرز" ومن داعمي الجمعية القدامى، بادر إلى حملة خاصّة في نطاق الاحتفالات بمناسبة مرور ثماني سنوات على إقامة الشبكة. تم، خلال الحملة، بيع كعك على شكل الرقم 8 وقام كومروفسكي بالتبرع بالأرباح إلى جمعية حقوق المواطن.

**رئيس الجمعية**

سامي ميخائيل

**الرؤساء السابقون**

البروفسور هانز كلينغهوفر رحمه الله (1976-1982)

القاضي حاييم كوهين رحمه الله (1982-1986)

القاضي شمعون أغرنات رحمه الله (1988-1992)

البروفسور روت غابيزون (1996-1999)

**أعضاء الهيئة الإدارية**

**رئيسة الهيئة الإدارية:** ساره كرمر

أورنا شيم–طوف (حتى 04/10)

د. إيال غروس

نيتسان هوروفيتس

البروفيسور ألون هارئيل

موسى حصاديّة – القائم بأعمال رئيسة الهيئة الإدارية

أميرة موسى

المحامي دوري سبيباك

د. ميخائيل كريني

حدفا ردوفنيتس – القائمة بأعمال رئيسة الهيئة الإدارية

عليزة شابو–حيوط

أورنا شيم طوف

المحامي دورون تمير

**لجنة المراقبة**

**حتى تموز 2004**:

يورام غوردون

ليندا فوطرمان

المحامي دودي (دعوئيل) فلاي

**منذ تموز 2004**:

هاينتس بوخولد

ميري لوفنبرغ

عوديد عيرون

**أعضاء آخرون في لجان الإدارة**

المحامي إلياهو أبرام

المحاميّة تسيبي هاوفطمان

سرحيو فينوكر

المحامي يوفال كينان

**الطاقم الإداري**

المحامية راحيل بنزيمان – المديرة العامة

فيكتور لدرفرب – مدير الحسابات

غيلا أوركين– تجنيد الأموال في الخارج وتطوير الموارد

ريسا زال – تجنيد الأموال في الخارج وتطوير الموارد (حتّى 05/3)

روني تمير – مديرة إداريّة

كيم فايس – مساعدة علاقات خارجية دوليّة

بوريس دونايفسكي – مركّز الحوسبة

ألكسندر طومروف – مركز الحوسبة (حتى 04/11)

سريت آليا – سكرتيرة، القدس

مها حسون– سكرتيرة، حيفا

عوفرا طالكر – سكرتيرة، تل أبيب

نعماه يدغار – سكرتيرة، القدس

أوريت روزوفسكي – سكرتيرة، القدس

رون عوفاديا – صيانة، القدس

**قسم التربية**

دوبيت أطر – مديرة

د. عيديت بليط–كوهين – مركزّة الفعاليّات الجماهيريّة (حتى 04/5)

تامي هارئيل–بن–شاحر – مركزّة التثقيف العبري ومركزّة الفعاليّات لقوات الأمن (حتى 04/9)

نوعا زندبنك – مركزة التثقيف لحقوق الإنسان في الوسط اليهودي

شرف حسان – مركز التثقيف لحقوق الإنسان في الوسط العربي

شارون رزون– مركزة المجال الجماهيري

إيتان رايخ – مركز التثقيف العبري

بنينا شبيط – مركزة الفعاليّات المعدّة لقوات الأمن

**القسم القانوني**

المحامية دانا ألكسندر– مديرة

المحامي دان يكير – المستشار القضائي

المحامية شارون أبراهام–فايس

المحاميه فاطمة العجو

خلود بدوي – باحثة ميدانيّة في موضوع الجدار العنصري

المحامية سونيا بولس

المحامي عوني بنّا

إفرات برغمان – محاميّة متدربة

يونتان برمان – محامي متدرب (حتى 2/05)

عميرام غيل – محامي متدرب (حتى 2/05)

المحاميّه ليمور يهودا

المحاميّه ليلى مرغليت

فراس علمي – باحث ميداني في قسم الأراضي المحتلة

المحامي أفنر بينتشوك

المحاميّه ميخال بينتشوك

المحامي عوديد فلر

تامي كتسبيان – محاميّة متدربة

المحاميّة بانه شغري–بدارنه

المحاميّة نوعا شطاين (حتى 04/4)

المحاميّة هداس تيغري (حتى 04/8)

**قسم الفعاليّات الجماهيريّة والعلاقات العامة**

مريام ليدور – مديرة

باتيا أفيرام – تطوير الموارد في إسرائيل وعلاقات عامّة

يوآب أبتوبيتسر–مركّز توجهات الجمهور في القدس

دانييلا بينبرغر–إينوش – تطوير سياسة الجمعية

طال دهان–مركزّة المعلومات

نعماه يشوفي –مديرة مركز المعلومات

يوآب ليف– الناطق بلسان الجمعية

إيفا موسى – مركزة الفعاليّات الجماهيريّة للأقليّة العربيّة ومركزة الإعلام العربي

هدار نمير – مركزّة توجهات الجمهور في تل–أبيب

أليف صبّاغ – مركز توجهات الجمهور في حيفا

رونيت بيسو – مركزة برنامج "القانون الدولي الإنساني"

فاليك كرسكين – مركز الفعاليّات الجماهيريّة للروس في الجمعية

**متطوعون في قسم الفعاليّات الجماهيريّة والعلاقات العامّة**

**توجهات الجمهور**

ميخائيلا أبو ليبدا
هزار الحادي
غدعون أرهراد
المحامي عيدان أشر
عليزا بخر
تسيبورا بناي
شتيلا جاد الله
ديبي غولان
تامار غيل
حايا غلاي
أريئيلا غرينبرغ
نصرات دكور
ياعيل فورغين
حانا فايل
ران زيف
يافا يهوداي
ألاء يوسف
إينا ليكين
تمارا لوطنر–ليف
سميرة مصطفى
إيهود ميلتس
رؤية مرعي
مارون ناصر
نينا سلفست
يئير عوفر
عبير عزّام
يوناتان فوكس
إتي كيني
ميسّر شحادة
أفيطال شايزنغر
دافيد شامغار
أبراهام ساسون

مركز المعلومات
جودي غولدبرغ
لوطا غاغر
يهوديت ماركس
مئيرا شير

**العلاقات مع الجمهور**

أورنا لندمان
نيريت بيلد
حانا مير
عدي ماركوزا–هس
نعماه لفوزينسكي
مور در
ألان كوحلي

**المتطوعون في القسم القانوني**

المحاميّة إنصاف أبو جويعد
المحامي شحادة ابن بري
المحاميّة عيلي أهرنسون
المحامي رفائيل الغازي
المحامي رياض أنيس
المحامي بوعز أراد
المحاميّة سمادار بن ناتان
المحامي مهنّد جبارة
المحامي يهودا غولدبرغ
المحامي د. غرشون غرونفلد
المحاميّة ليئات هرط
المحاميّة نعومي فايل
المحامي وليد زحالقة
المحامي لؤي منصور
المحامي ألكس سفينرد
حانا سكوت–بمسطد
المحاميّة مايا عوفاديا
راحيل فريدمان

رايسة روزنبلوم
المحامي وئام شبيطة
المحامي أوري سديه

**طلّاب القانون المتدربون في الدائرة القانونيّة**

مجد بدر
أريئيلا غرينبرغ
عنار حيفيتس
ميشيل فلاك
تمار بير
أفيتال شارون

**مرشدون**

**قسم التربية**

شلومي إينغر
تغريد الأحمد
إيلي بلير
ليلاخ بار
ريم جبارين
تيمور ديل
أورنا هدار
تامي هارئيل بن شاحر
عيناد زعبي
د. نعمي يوسفسبرغ
أفينوعام كوهين
طالي موراغ
نبيل سمور
يوفال بيوركو
نوعام بيلغ
نيريت بيلد (تنسيق محاضرات وحوارات)
كلانيت فنيري
إفرات كلاين
ميسون ريّا

**مشروع "القانون الدولي الإنساني"**

عمانوئيل مئير
عنان توما

---

في شهر نيسان 2005، أنهت حانا فايل عملها في الجمعية بعد أن تطوّعت لمدّة عقد ونيّف وساهمت بخبرتها في موضوع الرفاء وحقوق المسنين. لا يسعنا إلا أن نتقدّم بجزيل الشكر والعرفان على إخلاصها ومداومتها المهنيّة ونتمنى لها السعادة والصحّة وطول العمر.

---

جمعية حقوق المواطن هي مؤسسة مستقلة، غير حزبية، لا تتلقى التمويل الحكومي والحزبي.

**حقوق الإنسان – الآن أكثر من أي وقت مضى**

**للانضمام وللتبرعات 1-700-700-960**

**www.acri.org.il**